الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العقيد آكلي محند أولحاج-البويرة-

كلية االعلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : علم الاجتماع

التخصص: علم الاجتماع الانحراف و الجريمة

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UniversitéAkliMohand Oulhadj-Bouira-

Tasdawit Akli Muhend ulhag-tubirett-

Faculté des sciences humaines et sociales

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تحت عنوان:

دور ضحايا السرقة في حدوث الجريمة ضدهم

دراسة لـ 11حالة في دائرة سيدي عيسى ولاية المسيلة

إعداد الطالبة:

- أعمروعلي وردة

تحت إشراف الأستاذة الدكتورة:

- شعبان مهدية

السنة الجامعية: 2018 / 2019

الشكر و العرفان

﴿ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل

صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ...﴾ سورة النمل [19]

أحمد الله و أشكره على النعم التي أنعم علي لإنجاز هذا العمل بشكله الحالي.

يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "شعبان مهدية"

التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة و التي كان لها الفضل في توجيهاتها لإنجازها .

عرفانا و امتنانا أتقدم بالشكر إلى الأستاذة المساعدة الدكتورة "سعدودي زينب" و الأستاذة الدكتورة

"ولد غويل خليدة" اللتان لم تبخلا علي في توجيهي و مساعدتي لإنجاز هذا العمل.

كما أشكر كل الأساتذة اللذين رافقوني طوال مشواري الدراسي.

كما أخص بالشكر الأستاذ المحامي "جوادي محمد عبد الله" الذي سهل علي الطريق لإنجاز هذه

المذكرة في جانبها الميداني و أشكر أيضا جامعة المسيلة في تسهيلاتها لي للحصول على المراجع.

و أخيرا أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بدعاء ممن لم يتسنى لي ذكر أسمائهم أعترف لهم

بالجميل و أشكرهم الشكر الجزيل.

أعمرو علي وردة

إهـــــــداء

إلى من ابتسمت لي الدنيا بفضلها

و إلى من حنت إلي بصدرها

و أضاءت لي شمعة العلم بنصحها

و إلى من فتحت لي أبواب الرزق بدعائها

" أمي الغالية "

إلى من دعا لي بقلبه

و إلى من قدم لي بيده

و إلى من أعانني بحرصه

و إلى من جعل العلم طريقا لي بأمانه

" أبي الغالي"

إلى أخواتي الغاليات "سميرة وليلى و حياة و زوجها عبد النور" وكتاكيت العائلة " ليليا ونسيم ورحيم".

إلى الأساتذة الكرام و إلى كل من قدم لي النصيحة من قريب وبعيد..

إلى صديقاتي العزيزات و زملائي في الدراسة.

أهدي لكم و إلى كل إنسان عرف معنى الحياة و قيمة العلم هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدنا سائلة المولى سبحانه و تعالى أن يفيد بحثنا هذا طلاب العلم و المعرفة.

وصلى الله على سيدنا خاتم الأنبياء و الرسل محمد صلى الله عليه و سلم.

"أعمروعلي وردة "

محتوى الدراسة

الإهداء.....أ
الشكر و العرفان.....ب
فهرس المحتويات.....ج
فهرس الجداول.....و
مقدمة.....01

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: منهجية البحث
المطلب الأول: أسباب اختيار الموضوع.....04
المطلب الثاني: أهمية البحث.....04
المطلب الثالث: أهداف البحث.....04
المطلب الرابع: إشكالية البحث.....05
المطلب الخامس: فرضيات البحث.....06
المطلب السادس: تحديد المفاهيم.....06
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة
المطلب الأول: منهج البحث.....10
المطلب الثاني: عينة الدراسة.....11
المطلب الثالث: مجالات الدراسة.....11
المطلب الرابع: صعوبات الدراسة.....12

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: المقاربة السوسيولوجية
المطلب الأول: نظرية الأنشطة الروتينية.....14
المطلب الثاني: نظرية نمط الحياة.....15
المطلب الثالث: نظرية الاختيار العقلاني.....17
المبحث الثاني: الدراسات السابقة
المطلب الأول: الدراسات الغربية.....18

المطلب الثاني: الدراسات العربية.....20
المطلب الثالث الدراسة الجزائرية.....23

الفصل الثالث: خصائص ضحايا جريمة السرقة و تصنيفاتهم في علم ضحايا الجريمة

المبحث الأول: ماهية علم ضحايا الجريمة
المطلب الأول: تعريف علم الضحية.....26
المطلب الثاني: نشأة علم ضحايا الجريمة.....26
المطلب الثالث: موقف المشرع الجزائري من علم الضحية.....27
المبحث الثاني: الخصائص المميزة لضحايا جريمة السرقة وتصنيفاتهم عند"فون هانتنغ"
المطلب الأول: الخصائص المميزة لضحايا جريمة السرقة.....29
المطلب الثاني: تصنيف ضحايا جريمة السرقة عند "فون هانتنغ".....31

الفصل الرابع: جريمة السرقة و دور ضحايا جريمة السرقة في حدوث الفعل الإجرامي ضدهم

المبحث الأول: ماهية السرقة
المطلب الأول: أركان السرقة.....34
المطلب الثاني: أشكال السرقة.....35
المطلب الثالث: أسباب السرقة.....36
المبحث الثاني: أنواع السرقة وأحكامها
المطلب الأول: أنواع السرقة في الشريعة الإسلامية.....37
المطلب الثاني: أنواع السرقة في قانون العقوبات.....38
المطلب الثالث: حكم السرقة في الشريعة الإسلامية.....39
المطلب الرابع: حكم السرقة في قانون العقوبات.....39
المبحث الثالث: دور ضحايا جريمة السرقة في حدوث الفعل الإجرامي ضدهم
المطلب الأول: دور الضحايا في حدوث جريمة السرقة ضدهم.....41
الطلب الثاني: توفر الهدف المناسب.....42
المطلب الثالث: أنواع وتصنيف العلاقات الاجتماعية.....45

الفصل الخامس: الإطار الميداني للدراسة

المبحث الأول: عرض وتحليل الحالات

المطلب الأول: عرض الحالات وتحليلها.....48
المطلب الثاني: عرض خصائص أفراد العينة.....72
مناقشة نتائج الدراسة.....77
الاستنتاجات العامة للدراسة.....81
خاتمة.....82
قائمة المراجع.....83

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل توزيع أفراد العينة حسب مكان وقوع جريمة السرقة	72
02	يمثل توزيع أفراد العينة حسب مدى وجود علاقة اجتماعية بين ضحايا السرقة و الجناة	72
03	يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة الاجتماعية التي تربط بين ضحايا جريمة السرقة و الجناة	73
04	يبين توزيع أفراد العين حسب غياب التدابير الوقائية من طرف ضحايا جريمة السرقة	74
05	يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع الأشياء المسروقة	74
06	يمثل توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية لضحايا السرقة	75
07	يمثل توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية للجناة	76
08	يمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية للجناة	76

مقدمة:

نظرا لخطورة الجريمة على المجتمعات بشكل عام و المجتمع الجزائري بشكل خاص، وتزايد أعداد ضحاياها على اختلاف أنواعهم، جعل تسليط الضوء عليهم أمرا في غاية الأهمية، خاصة و أن الضحية تعد أحد العناصر المكونة للجريمة، بما في ذلك جريمة السرقة التي تعرض الضحية إلى الحرمان من ممتلكاته.

حيث أن دراسة ضحايا السرقة لا ينحصر على جانب الجاني مرتكب الجريمة، و إنما يتعدى ذلك إلى مدى مساهمة الضحية في حدوث جريمة السرقة، التي تعود إلى مجموعة من العوامل التي دفعت بالضحية إلى وقوع الفعل الإجرامي ضدها، و في دراستنا هذه سنركز على دور ضحايا السرقة في حدوث الجريمة ضدهم و التي قمنا بتقسيمها إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: خاص بالإطار المنهجي للدراسة، حيث تناولنا في المبحث الأول أسباب اختيار الموضوع و أهمية و أهداف البحث، بالإضافة إلى الإشكالية و فرضيات البحث و تحديد المفاهيم، بينما تناولنا في المبحث الثاني منهج و عينة الدراسة، إضافة إلى مجالات و صعوبات الدراسة.

أما **الفصل الثاني:** خاص بالإطار النظري للدراسة، حيث تناولنا في المبحث الأول المقاربة السوسيولوجية، و تناولنا في المبحث الثاني الدراسات السابقة.

و **الفصل الثالث:** خاص بخصائص ضحايا جريمة السرقة و تصنيفاتهم في علم ضحايا الجريمة، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية علم ضحايا الجريمة من حيث تعريفه، نشأته و موقف المشرع الجزائري منه، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى الخصائص المميزة لضحايا جريمة السرقة و تصنيفاتهم عند " فون هانتنغ".

و لدينا أيضا **الفصل الرابع:** خاص بجريمة السرقة و دور ضحايا جريمة السرقة في حدوث الفعل الإجرامي ضدهم، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية السرقة من حيث أركانها، أشكالها و أسبابها، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أنواع السرقة و أحكامها في كل من الشريعة الإسلامية و قانون العقوبات، بينما تناولنا في المبحث الثالث كل من دور ضحايا السرقة في حدوث الفعل الإجرامي ضدهم، و توفر الهدف المناسب إضافة إلى أنواع العلاقات الاجتماعية و تصنيفاتها.

و كذلك لدينا **الفصل الخامس:** خاص بالإطار الميداني للدراسة، حيث تطرقنا فيه إلى عرض الحالات و تحليلها إضافة إلى عرض خصائص أفراد العينة.

و في الأخير تطرقنا إلى مناقشة نتائج الدراسة و إلى الاستنتاجات العامة للدراسة.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: منهجية البحث

المطلب الأول: أسباب اختيار الموضوع

المطلب الثاني: أهمية البحث

المطلب الثالث: أهداف البحث

المطلب الرابع: إشكالية البحث

المطلب الخامس: فرضيات البحث

المطلب السادس: تحديد المفاهيم

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

المطلب الأول: منهج البحث

المطلب الثاني: عينة الدراسة

المطلب الثالث: مجالات الدراسة

المطلب الرابع: صعوبات الدراسة

المبحث الأول: منهجية البحث

المطلب الأول: أسباب اختيار الموضوع

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع لدينا:

أ/ أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي لمثل هذه المواضيع المتعلقة بدور الضحية في حدوث الجريمة، إضافة إلى الاحتكاك المتكرر بضحايا جرائم السرقة.

ب/ أسباب موضوعية:

- تركيز أغلب الدراسات في علم الاجتماع المتعلقة بتفسير الجريمة على دور الجاني في حدوث الجريمة دون الاهتمام بدور الضحية، خاصة فيما يتعلق بدور الضحية في حدوث جريمة السرقة.

المطلب الثاني: أهمية البحث

لكل بحث علمي قيمة علمية، حيث تكمن أهمية بحثنا فيما يلي:

- إثراء البحث العلمي في مجال علم الاجتماع الجريمة.
- فتح المجال أمام الباحثين لتناول مواضيع تتعلق بدور الضحية في حدوث الجريمة.
- تزويد العاملين في ميدان مكافحة الجريمة بمعطيات تتعلق بدور الضحية في وقوع جريمة السرقة، بالتالي تزويدهم بمعطيات تتعلق بالجانب الوقائي.
- توعية الأفراد، ونشر الثقافة الوقائية من الوقوع ضحايا لجريمة السرقة.

المطلب الثالث: أهداف البحث

إن الإقبال على إنجاز بحث علمي يكون بغرض الوصول إلى أهداف معينة، وفي بحثنا هذا نسعى إلى التعرف على دور ضحايا السرقة في حدوث الجريمة ضدهم من خلال ما يلي:

- الكشف عن دور العلاقات الاجتماعية التي تربط الضحية بالجاني في حدوث جريمة السرقة.
- إبراز الدور الذي يؤديه نقص التدابير الوقائية من طرف الضحايا في حدوث جريمة السرقة ضدهم.

المطلب الرابع: إشكالية البحث

تعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية المألوفة لدى جميع أفراد المجتمع، والتي عرفتها كل المجتمعات على اختلاف درجة تطورها وحجمها، فلا يخلو مجتمع أيا كان صغيرا أو كبيرا، متقدما أو متخلفا، ريفيا أو حضريا من الإجرام، إلا أن الجريمة لم تبق بمفهومها التقليدي السائد بل تطورت أشكالها ووسائل ارتكابها، لكن مع ذلك تبقى الجريمة ذلك الفعل غير المشروع قانونيا واجتماعيا، الذي يتكون من الأركان الثلاث: الجاني، الضحية و الجريمة.

وبالنظر إلى تفسيرات الجريمة قبل الحرب العالمية الثانية نجد أنها كانت تقتصر على جانب واحد و هو المجرم؛ فكلما كانت تقع جريمة كانت القوانين و التشريعات تلوم فيها الجاني باعتباره المسؤول عن حدوثها، لكن مع تقدم البحوث والدراسات في علم الإجرام والعقاب، ظهر جانب آخر يتم من خلاله دراسة الجريمة وهو المعتدي عليه أو الضحية التي انتهك المجرم حقوقها، سواء حقها في الحياة كالقتل أو حقها في الملكية كالسرقة و غيرها من الحقوق... حيث بلغت ضحايا الجريمة في بعض البلدان العربية كمصر، الجزائر والإمارات العربية المتحدة.. خلال عام 2000 م حوالي 627 125 جريمة على اختلاف أنواعها[1] ،في حين تشير الدراسات التي قام بها العلماء أمثال فون هانتنغ "H.V.Henting" ومندلسون "Mendelson" وغيرهما من العلماء، والتي تتعلق بتفسير الظاهرة الإجرامية أن المجرم ليس العامل الوحيد في حدوث الجريمة[2]، وإنما يشكل الضحية عاملا مهما في حدوثها، فمهما تنوعت أشكال الجريمة يمكن للضحية أن يكون له دور في وقوعها.

وتعتبر السرقة إحدى الأشكال الإجرامية الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري، حيث سجلت الإحصائيات لضحايا السرقة خلال الثلاثي الأول لسنة 2015 م 717 17 قضية على المستوى الوطني[3]، في حين بلغت قضايا السرقة بالعاصمة 2140 جريمة، و التي قدرت بنسبة 12% لسنة 2015 م مقارنة بسنة 2014 م[4]، أما

---

[1]- محمد، الأمين البشري. علم ضحايا الجريمة و تطبيقاته في الدول العربية. ط1. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2005، ص192.

[2]- حميد، الحجري بن ناصر. ضحايا الجريمة قبل و بعد وقوعها. عمان. شرطة عمان السلطانية. إدارة العلاقات العامة. الموقع www.rop.gov.com في يوم 2019/03/10، على الساعة 14 و 22 د.

[3]- المديرية العامة للأمن الوطني، الموقع www.algeriepolice.dz في يوم 2019/02/24، على الساعة 11 و 10 د.

[4]- جريدة الخبر. الموقع https:llwww.elkhabar.com في يوم 2019/03/14 على الساعة 21 و09 د.

الإحصائيات التي أقيمت على مستوى مدينة سيدي عيسى فقد بلغت فيها القضايا المتعلقة بالسرقة 135 قضية لسنة 2018 م[1]، وهذا ما يشير إلى تعرض الأفراد ضحايا لجريمة السرقة في المجتمع الجزائري.

وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل العام: هل لضحايا السرقة دور في وقوع الجريمة ضدهم ؟

والذي تتفرع عنه الأسئلة التالية:

- هل العلاقات الاجتماعية التي تربط الضحية بالجاني دور في حدوث جريمة السرقة ؟
- هل يؤدي نقص التدابير الوقائية من طرف الضحايا إلى حدوث جريمة السرقة ضدهم؟

المطلب الخامس: فرضيات البحث

1) للعلاقات الاجتماعية التي تربط الضحية بالجاني دور في حدوث جريمة السرقة.
2) يؤدي نقص التدابير الوقائية من طرف الضحية إلى حدوث جريمة السرقة ضدهم.

المطلب السادس: تحديد المفاهيم

تعريف السرقة:

- لغة: يقال: سرق منه الشيء يسرِق سرقاً و سَرقة و سرْقاً و استَرقَه جاء مستتراً إلى حرز فأحذ مالا لغيره، وسرق الشيء أخذه خفية و بحيلة[2].

يقول ابن منظور: إن هذه المادة في كلام الله تعالى و في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم تدل على الاستتار و الاستخفاء، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ إِنۡ إِبۡنَكَ سَرَقَ ﴾[3] أي أخذ شيئا خفية.ومنه قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنِ ٱسۡتَرَقَ ٱلسَّمۡعَ فَأَتۡبَعَهُۥ شِهَابٞ مُّبِينٞ ﴾[4] أي سمع خفية [5]

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. إحصائيات الجريمة لسنة 2018. محكمة دائرة سيدي عيسى. ولاية المسيلة. الجزائر.

[2]- الفيروز، أبادي و مجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. ج2. ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 2007، ص513.

[3]- القرآن الكريم. سورة يوسف، الآية 81.

[4]- القرآن الكريم. سورة الحجر، الآية 18.

[5]- ابن منظور، محمد بم مكرم. لسان العرب. ج10. ط3. بيروت: دار صادر للطباعة، 2004، ص155.

- اصطلاحا:

السرقة هي اختلاس مال منقول مملوك للغير بطريق الغش بنية تملكه[1].

وتعرف أيضا بأنها الاستحواذ على ما يملكه الآخرون دون وجه حق[2].

- أما السرقة في قانون العقوبات الجزائري:

هي كل من اختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا[3].

تعريف الضحية:

- لغة:

جاء في لسان العرب:

والضحية: ما ضَحّيت به...وضَحَا الرجل ضَحُوًا و ضُحُوًا و ضُحّياً: بَرَز للشمس.

وضحا الرجل وضَحِي يَضَحَي في اللغتين معاً ضُحَوّا و ضُحَيا: أصابته الشمس.

وفي التهذيب: قال شمر: ضَحَي يَضُحَي ضُحيّاً و ضَحا يَضُحُو ضُحُو و عن الليث ضَحِيَ الرجل يَضُحي ضحاً إذا أصابهُ حَرٌّ الشمس، قال تعالى ﴿ وَ أَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَ لَا تَضْحَىٰ ﴾[4] قال لا يؤذيك حر الشمس.

وقال الفراء: لا تضحى لا تُصيبُك شمسُ مُؤذِيّة[5].

- التعريف العلمي:

يقصد بمصطلح الضحايا وفق ما جاء في المادة 18 من إعلان الأمم المتحدة : الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي أو جماعي بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية،

---

[1]- غنية، باطلي. الجريمة الالكترونية: دراسة مقارنة. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، 2015، ص101.

[2]- صالح، سالم باقارس الأندلسي وعبد الله علي الأندلسي. مشكلات و قضايا تربوية معاصرة. ط3، السعودية: دار الأندلس للنشر و التوزيع، 1996، ص127.

[3]- أحسن، بوسقيعة. قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية. ط15. الجزائر: برتي للنشر، 2019، ص188.

[4]- القرأن الكريم. سورة طه، الآية 119.

[5]- أحمد، محمد أحمد بخيت. لا يطل دم في الإسلام: دراسة مقارنة. حماية ضحايا الجريمة في إطار المبدأ الإسلامي. مؤتمر أكايمية شرطة دبي حول ضحايا الجريمة 3-5 ماي 2004، ج1. الإمارات العربية المتحدة، ص ص487-488.

أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية عن طريق أفعال أو حالات إهمال لا تشكل انتهاكا للقوانين الجنائية الوطنية ولكنها تشكل انتهاكا للمعايير المعترف بها والمتعلقة باحترام حقوق الإنسان[1].

كما يدل لفظ الضحايا على الأشخاص الطبيعيين المتضررين بفعل ارتكاب أي جريمة تدخل في نطاق اختصاص المحكمة[2].

- أما الضحية في قانون العقوبات الجزائري:

هي كل شخص وقع عليه مباشرة فعل يجرمه قانون العقوبات[3].

التعريف الإجرائي لضحايا السرقة:

هم الأفراد الذين تعرضوا إلى خسارة ممتلكاتهم وأموالهم نتيجة تعرضهم لجريمة السرقة.

العلاقات الاجتماعية:

تعرف العلاقات الاجتماعية على أنها صلة بين فردين أو جماعتين أو أكثر أو بين فرد وجماعة، وقد تقوم هذه الصلة على التعاون أو عدم التعاون، وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة، وقد تكون فورية أو آجلة[4].

كما يعرفها "ماكس فيبر" على أنها مصطلح اجتماعي يستخدم غالبا لكي يشير إلى الموقف الذي من خلاله يدخل شخصان أو أكثر في سلوك معين يتوجه سلوكه على هذا الأساس[5].

[1]- United Nation Office for Drug Control and Crime Prevention. Guide for Policy Makers. Centre for International Crime Prevention. 1999. Vienna:

[2]- مونية، بن بوعبد الله. المركز القانوني لضحايا الجرائم الدولية. عمان: دار البازوري للنشر و التوزيع، 2014، ص202.

[3]- مريم، فلكاوي." التأصيل القانوني لمصطلح الضحية: دراسة مقارنة". مجلة الدراسات و البحوث القانونية، قالمة، العدد7، ص 168.

[4]- زكي، أحمد بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. ط1. لبنان. مكتبة لبنان، 1978، ص262.

[5]- سامية، معاوي." الثقافة التنظيمية و العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة الجزائرية ". رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع. جامعة باجي مختار. عنابة. 2009، ص14.

ويقصد بالعلاقات الاجتماعية أيضا: ذلك السلوك المتبادل بين الأفراد و الجماعات نتيجة عمليات التفاعل الاجتماعي بينهم في موقف معين مما يدفع الأفراد و الجماعات إلى تحقيق حاجاتهم أو أغراضهم[1].

التعريف الإجرائي:

هي الصلة التي تربط بين ضحايا السرقة والجناة وقد تكون هذه العلاقة إما علاقة جيرة، صداقة، علاقة عمل، أو إما أن تكون علاقة اجتماعية محدودة كتلك التي تجمع بين المؤجر و المستأجر و التي تنتهي بمجرد انتهاء عقد الأجرة، أو قد تكون علاقة اجتماعية وقتية كالعلاقة بين البائع و المشتري و التي تكون قصيرة المدة.

تعريف التدابير الوقائية:

هي مجموعة من الإجراءات التي يتم اتخاذها لمنع الجريمة، حتى يعيش الناس في أمان ليتمكنوا من أداء واجباتهم الدينية والدنيوية[2].

التعريف الإجرائي لغياب التدابير الوقائية:

هي مجموعة الاحتياطات والإجراءات التي لا يتخذها الأفراد لحماية ممتلكاتهم كالإهمال والذي من شأنه أن يعرضهم للوقوع كضحايا لجريمة السرقة.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

المطلب الأول: منهج البحث

إن الإقبال على القيام بدراسة موضوع ما يتطلب إتباع منهج معين يساعدنا في التحليل والتقصي من أجل الوصول إلى حقائق موضوعية.

[1]- صباحّ، أحمد محمد البخار. العلاقات السوسيومترية في الجماعات الصغيرة. ط1. الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، 2013، ص22.

[2]- أحمد محمد أحمد أبوطه. التدابير الوقائية من الوقوع في جريمة العرض الزنا. ط1. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2014، ص16.

حيث يعرف المنهج اصطلاحا بأنه: فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار أو الإجراءات من أجل الكشف عن الحقيقة التي نجهلها[1]، وهو أيضا: الخطوات المنظمة التي يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها[2].

وعلى هذا الأساس فقد إرتئينا في بحثنا هذا إتباع منهج دراسة الحالة، والذي يتناسب مع طبيعة موضوعنا المتعلق بضحايا السرقة دون غيرهم.

ومنه فإن منهج دراسة حالة يهتم بدراسة عينة صغيرة جدا من أفراد مجتمع الدراسة، ومن آلياته: الوثائق والسجلات الرسمية، والمذكرات الشخصية وتقارير الأطباء وملاحظات الجهاز الإصلاحي داخل المؤسسة وهوايات المبحوثين[3].

كما يتجه هذا المنهج إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة[4].

وقد قمنا في بحثنا هذا بتوظيف هذا المنهج من خلال الاستعانة بالوثائق الرسمية المتحصل عليها و الذي يمكننا من التعرف على تفاصيل كل حالة على حدى و الكشف على متغيرات الدراسة كالكشف عن خصائص ضحايا السرقة و نوع العلاقة التي تربطهم بالجناة إضافة إلى التعرف على السلوكات التي جعلت الضحايا يقعون عرضة لجريمة السرقة؛ بالتالي فإن الاعتماد على منهج دراسة الحالة يمكننا من التحليل المعمق للحالات و الوصول إلى نتائج دقيقة و واضحة حول كل حالة.

[1]- حسان، هشام. منهجية البحث العلمي. ط2. القاهرة، ص44.

[2]- محمد، راكان الدغمي. أساليب البحث العلمي و مصادر الدراسات الإسلامية. ط2. عمان: مكتبة الرسالة، 1997، ص33.

[3]-خليل، عمر معن. مناهج البحث في علم الاجتماع. ط1. عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2004، ص173.

[4]- حسان، هشام. المرجع السابق. ص61.

المطلب الثاني: عينة الدراسة

يقصد بالعينة ذلك النموذج الذي يشمل جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث، تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصل خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات[1].

حيث توجد هناك أكثر من طريقة يمكن استخدامها لاختيار العينة موضوع الدراسة، ويعتبر نوع العينة المختارة من الأمور الهامة التي يجب على الباحث أن يوليها اهتماما خاصا، فهنا بعض الأحداث التي تقتضي فيها طبيعة الدراسة وموضوعها إضافة إلى ظروف الباحث وإمكاناته المادية وما يتوفر لديه من وقت لإجراء البحث تفضيل استخدام نوع معين من العينات على غيرها[2]، وعلى هذا الأساس قمنا في دراستنا هذه استخدام العينة القصدية لأنها تتماشى مع طبيعة موضوعنا المتعلق بضحايا السرقة دون غيرهم، والتي يقصد بها: العينة التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم[3]، والتي يتعمد فيها الباحث أن تتكون من وحدات معينة لأنه يعتقد أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا[4].

و يرجع استخدامنا لهذا النوع من العينة إلى طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، والمتعلق بالأفراد الذين تعرضوا للسرقة بكل أنواعها مكتملة.

المطلب الثالث: مجالات الدراسة

أولا: المجال المكاني:

قمنا بإجراء هذه الدراسة بمدينة سيدي عيسى، ولاية المسيلة.

---

[1]- عامر، قنديلجي. البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات. ط1. عمان: دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، 1999، ص137.

[2]- محمد، عبيدات و آخرون. منهجية البحث العلمي: القواعد و المراحل و التطبيقات. ط2. عمان: دار وائل للنشر، 1999، ص ص86-87.

[3]- خالد، حامد. منهجية البحث في العلوم الاجتماعية و الإنسانية. ط2. الجزائر: جسور للنشر و التوزيع، ص136.

[4]- خميس، طعم الله. مناهج البحث و أدواته في العلوم الاجتماعية. تونس: مركز النشر الجامعي، 2004، ص153.

ثانيا: المجال الزماني:

هي الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة في جانبيها النظري والتطبيقي، والتي امتدت من شهر جانفي2019 إلى بداية شهر جويلية 2019 م.

ثالثا: المجال البشري: تمثل في عينة من الضحايا الذين تعرضوا لجريمة السرقة و التي بلغ حجمها 11 حالة تمثلت في الملفات المتحصل عليها من مكتب المحامي ج.م.ع والتي تحتوي على حيثيات وقوع جريمة السرقة، إضافة إلى تصريحات كل من الضحية و الجاني و خصائص كل منهما كتلك المتعلقة بالسن و المهنة و غيرهما، حيث تم تسجيل البيانات في هذه الملفات من طرف الجهات الرسمية المعنية بالتحقيق.

المطلب الرابع: صعوبات الدراسة:

قلة المراجع التي تناولت دور الضحية في حدوث الجريمة بشكل عام، و بشكل خاص تلك التي تناولت ضحايا السرقة ودورهم في حدوث الفعل الإجرامي ضدهم.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: المقاربة السوسيولوجية

المطلب الأول: نظرية الأنشطة الروتينية

المطلب الثاني: نظرية نمط الحياة

المطلب الثالث: نظرية الاختيار العقلاني

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات الغربية

المطلب الثاني: الدراسات العربية

المطلب الثالث: الدراسة الجزائرية

المبحث الأول: المقاربة السوسيولوجية

المطلب الأول: نظرية الأنشطة الروتينية

ظهرت النظرية على يد "ماركوس فيلسون" Felson، حيث قام بعرضها مع الباحث "لورنس كوهين" Cohen، عام 1979 م ببحث مشترك تحت عنوان (التغير الاجتماعي واتجاهات معدلات الجرائم مدخل الأنشطة الروتينية)[1].

يرى الباحثان أن الروتين يمثل النشاطات اليومية التي يمارسها الفرد بشكل روتيني دون التفكير بها سواء كانت محصلتها ايجابية أو سلبية[2].

بدأت النظرية بتفسير كل أنواع الجرائم مع تركيزها على جرائم السرقة، والقيام بالفعل الإجرامي حسب النظرية، فيجب أن تتوفر في نفس المكان والزمان ثلاث عناصر تعتبر أساس للقيام بالفعل الإجرامي " ثالوث الجريمة" وهي:

1_ غياب الحراسة الفعالة: أي غياب السلطة أو الرقابة وهي أي شيء أو شخص يعيق الجريمة من الظهور، أو يحد من حدوثها، وهذه الحراسات قد تكون بشكل رسمي كدوريات الشرطة أو غير رسمي كأجهزة الإنذار، وقد تكون بشرية أو آلية وغياب الحراسة الفعالة يعني عدم وجود حراسات قادرة على منع الفعل الإجرامي، فقد تكون موجودة لكنها غير فعالة مثل وجود طاقم أمن غير مدرب أو كاميرا مراقبة غير موجهة بدقة.

2_ وجود الهدف المناسب: ويستخدم حسب النظرية للدلالة على الضحية المناسبة أو الهدف السهل أو المكان أو الشيء والذي يدفع بالمجرم للقيام بالفعل الإجرامي، ومناسبة الهدف من عدمه يتخذه الجاني من خلال غياب الحراسة الفعالة وقيمة الشيء.

[1]- محمد، يعقوب رشدي جيطان. " إدراك الخوف من الجريمة ". رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين، 2014، ص22.

[2]- غادة، بنت عبد الرحمان الطريف. "جرائم الخادمات بالمجتمع السعودي". المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب، المجلد27 ، العدد53، ص344.

3_ توفر الدافعية الإجرامية: أي الإنسان الذي لديه استعداد للقيام بارتكاب الفعل الإجرامي،

وتوضح النظرية العلاقة بين الفعل الإجرامي والنشاطات اليومية الاعتيادية " الروتينية " التي يقوم بها أي فرد، فتوضح أن أي اعتداء يتعرض له الفرد مرتبط بنشاطاته اليومية الروتينية من خلال التفاعل الاجتماعي بين الناس في المجتمع والنشاطات كالعمل سواء الرسمي أو غير الرسمي والتعليم وقضاء أوقات الفراغ، والقيام بالأنشطة الترفيهية وسد احتياجات الأسرة والسكن. وهذه الأنشطة مرتبطة بشكل كبير بالمجتمعات الاستهلاكية الصناعية المتقدمة المعاصرة، التي تكونت نتيجة التغير الاجتماعي الذي حدث خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية[1].

ويرى " فيلسون" Felson أن الوقاية الفعلية من الجريمة هي تلك التي يقوم بها الفرد نفسه وليس المجتمع أو الدولة، أما المجتمع فما عليه إلا أن يعمل للوصول إلى نمط من الحياة الروتينية اليومية يأخذ بنظره اعتبار السيطرة على عوامل وشروط الجريمة والانحراف[2].

وقد اعتمدنا على هذه النظرية على أساس أن الأنشطة الروتينية التي يمارسها الأفراد، قد تدفع ببعضهم إلى التعرض لجريمة السرقة، إذا لم يوفر هؤلاء الأفراد الحماية اللازمة لممتلكاتهم، بالتالي فإنهم سيكونون هدفا مناسبا للمجرم الذي تتوفر لديه الدافعية للسرقة.

المطلب الثاني: نظرية نمط الحياة

رواد هذه النظرية هم كل من "هندلانغ" M.J.Hindelang و "غوتفردسون" Gottfredsson و "غاروفالو" Garofalo سنة 1978م، حيث يتساءل هؤلاء العلماء لماذا نجد شخصا أو مجموعة ما أكثر عرضة لأن يكون أو تكون ضحية أو ضحايا للجريمة ؟ و الإجابة تكمن في العنوان أنه أسلوب حياتهم. فأسلوب الحياة و الأنماط الحياتية قد تقود أناسا معينون أكثر من غيرهم لأن يكونوا ضحايا أو مجنيا عليهم. وأسلوب الحياة هذا لا يشمل الأعمال فقط ولكن أوقات الترويح أيضا.

وتنطلق هذه النظرية من أن احتمالات وقوع الفرد ضحية للجريمة مردها إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

1- أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد.

[1]- محمد، يعقوب رشدي جيطان. مرجع سابق، ص ص22–23.

[2]- غادة، عبد الرحمان الفهادي. " دور الجمعيات الأهلية النسائية في الوقاية من الجريمة ". رسالة ماجستير. قسم العلوم الاجتماعية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، 2013، ص22.

2- الأشخاص الذين يختلط بعضهم ببعض.

3- الأشخاص الذين يكون الفرد معرضا لهم.

مما يعني أن الأفراد يكونون معرضين للوقوع ضحايا الجريمة، تبعا لأسلوب الحياة الذي يسلكونه، وتبعا لنوعية الأفراد الذين يختلطون بهم أو يكونون معرضين وهو ما يعني أن الفرد الذي يختار أسلوبا معينا في الحياة يختار أيضا (ضمنيا) مع هذا الأسلوب درجة احتمال وقوعه ضحية للجريمة.

ثم عدلت هذه النظرية من طرف الباحث " غاروفالو" Garofalo، حيث أضاف إليها ثلاث متغيرات أخرى وهي:

1- ردة الفعل اتجاه الفعل الإجرامي.

2- جاذبية الهدف (مدى جاذبية الضحية المستهدفة للفعل الإجرامي).

3- الاختلافات الفردية.

وبذلك يكون " غاروفالو" Garofalo قد أضاف بعد البناء الاجتماعي، حيث ذهب إلى أن بعض الأفراد قد يسلكون نمطا معينا في الحياة دون رغبتهم وأن بعض الناس قد لا يختارون أماكن بعينها للعيش فيها بمحض إرادتهم بل تفرض عليهم فرضا.

ويقسم "الوريكات" نظرية أسلوب الحياة إلى ثلاثة أجزاء وهي:

1_ الأدوار الاجتماعية: فمن المعرف أننا نمارس أدورا اجتماعية تبعا للمكانات الاجتماعية التي نحتلها.

2_ المكان أو الموقع في البناء الاجتماعي: من المعروف أنه كلما ارتفعت مكانة الشخص في البناء الاجتماعي تناقصت أو قلت الفرص لأن يكون ضحية للجريمة.

3_الجزء أو المكون العقلاني: وهذا الجزء يتعلق باتخاذ القرار أو السلوك المناسب، وهكذا نجد أن الأدوار الاجتماعية والمكانة البنائية الاجتماعية يتفاعلان معا في اتخاذ القرار العقلاني[1]. ويمكن توظيف هذه

[1]- ناصر، بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم. " دور الضحية في حدوث الجريمة ". أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الاجتماعية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، 2007، ص ص65-67.

النظرية في الوقاية الأساسية من خلال التوعية بأن نباهة أفراد المجتمع وتجنبهم الوقوع في ظروف و أماكن تغري بهم، يحول دون لفت الأنظار لدى الجناة إلى أنهم يمكن أن يكسبوا من وراء هؤلاء الأفراد إذا ما أقدموا على اقتراف فعل إجرامي بحقهم، كما أن هذه النباهة والتجنب يمكن أن تسهم في عدم تشكل الإرادة الإجرامية[1].

حيث تشير نظرية نمط الحياة إلى أن طبيعة الحياة الاجتماعية التي يعيشها الأفراد بما في ذلك علاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين سواء تمثلت في علاقة الجيرة، الصداقة، العمل أو العلاقة الاجتماعية المحدودة أو الوقتية، والتي قد تختلف من فرد لآخر حيث قد تدفع ببعضهم لأن يكونوا عرضة لجريمة السرقة دون غيرهم.

المطلب الثاني: نظرية الاختيار العقلاني

تنطلق نظرية الاختيار العقلاني من مفهوم العقلانية، أي اتخاذ القرار الذي يحدد الفرص لارتكاب الجريمة، وهنا يقوم الشخص بالاختيار إما الانخراط في الجريمة أو التوقف بناءا على ما هي الفائدة المتوقعة، فكلما زادت كمية الفائدة التي يلاقيها الشخص كان هناك تزايد في الفرص غير المشروعة حتى و إن كانت هذه الفائدة قصيرة الأمد[2].

وتنظر نظرية الاختيار العقلاني إلى التعلم والخبرة ومعرفة التقنيات الإجرامية كعوامل مهمة في اختيار السلوك الإجرامي، كما ترى هذه النظرية أن قرار ارتكاب الجريمة يعتمد على تحليل ثلاثة عوامل هي:

أ. نوع الجريمة.

ب. زمان ومكان الجريمة.

ج. ضحية الجريمة[3].

وترجع هذه النظرية إلى الباحث البريطاني "رون كلارك" R.Clarke الذي يرى بأنه يمكن توظيف هذه النظرية في الوقاية الأساسية من خلال وعي أفراد المجتمع بأهمية تقليل المردود والمنفعة الاحتمالية التي يمكن

[1]- غادة، عبد الرحمان الفهادي. مرجع سابق، ص ص22-23.

[2]- محمد، عبد الكريم الحوراني. النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. ط1. عمان: دار المجدلاوي للنشر و التوزيع، 2008، ص219.

[3]- عمر، عبد الجبار محمد أحمد. " اتجاهات السودانيين نحو جرائم السودانيين المقيمين في مدينة الرياض". مجلة الملك سعود، المجلد24، ص215.

أن يحصل عليها المجرم، والعمل على عدم توفير الفرصة لحدوث الفعل الإجرامي؛ بمعنى أن تكون المنفعة و الفرصة في أضيق الحدود لتلاقي أكبر قدر ممكن من الخسارة[1].

كما تمثل المكاسب المادية للأفراد هدفا ذو فائدة لدى الجناة الذين يقومون بجريمة السرقة، حيث يختار هؤلاء الجناة زمان ومكان تواجد الضحية للقيام بالسرقة بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الفائدة وذلك بأقل جهد ممكن.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات الغربية

الدراسة الأولى:

دراسة فولف جانج Valf Gang 1958 م[2]:

قام " فولف جانج " بإخضاع آراء " فون هانتنغ " إلى الاختبار التجريبي المنظم المعتمد على التجربة وذلك من خلال دراسته " لأنماط القتل الجنائي " بفحص ملفات شرطة فلادلفيا عن 855 حالة قتل جنائي في الأعوام من 1948 – 1952 م، حيث وجد أن 26% من جرائم القتل الجنائي المشهورة نتيجة لجوء الضحية بالمبادرة بالعنف، ولذلك فإن بعض الجرائم كانت بسبب مساهمة ترسبية من الضحية حيث عرفها أنها تلك التي يكون فيها الضحية متسببا بالمساهمة المباشرة والايجابية في الجريمة وقد نظر " فولف جانج" إلى الضحية من خلال منظور طبي شرعي كونه طبيب شرعي دون أن يكون هناك خلفية أو معلومات من الضحية نفسه أو الشهود حيث أشار " فولف جانج " إلّى أنه في بعض الحالات هناك متعديان محتملان في موقع الجريمة تكون الصدفة غالبا هي التي تجعل من أحدهما مجرما ومن الآخر ضحية، حيث يشير إلى أن نتائج دراسته تؤكد أن كثيرا من ضحايا جرائم القتل يتصفون بسمات المجرمين، ويتحمل الضحية في هذه الحالة جزءا من المسؤولية وينجم عادة من تورط الضحية في الجريمة إلى تحقيق عقوبة الجاني وتخفيض التعويضات التي ينالها الضحية حيث أن نسبة عالية من جرائم القتل قد ارتكبت ضد ضحايا حاولوا قبل وقوع الجريمة استفزاز الجاني بشكل من الأشكال، فبالرغم من دراسة " فولف جانج" التطبيقية على جرائم القتل إلا أنها امتداد للآراء السابقة لـ " فون

[1]- غادة، عبد الرحمان الفهادي. مرجع سابق، ص22.

[2]- مراد، سالي. " دور الضحية في جريمة السرقة ". أطروحة دكتوراه. قسم علم الاجتماع. جامعة الجزائر2، 2015. ص91.

هانتنغ " و" مندلسون" المتعلقة بلوم الضحية، حيث تركزت نتائج دراسة فولف جانج على دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي.

التعقيب: ركز " فولف جانج" في دراسته المتعلقة بدور الضحية في حدوث جريمة القتل من خلال التفاعل بين الضحية و الجاني، حيث قد يدفع سلوك أحدهما لأن يكون ضحية و الآخر مجرما، واعتبرت هذه الدراسة امتدادا لدراسات المدرسة التقليدية التي ركزت على إيلام الضحية ودوره في حدوث الجريمة وهذا ما يتشابه مع دراستنا الحالية المتعلقة بدور ضحايا السرقة في حدوث الجريمة ضدهم.

الدراسة الثانية:

دراسة دافيدلاكنبل David Lukenbill جرائم السرقة بالإكراه 1981 م[1]:

اعتمد الباحث على المنهج المقارن في دراسته جرائم السرقة بالإكراه، والتي شملت 261 من كانوا ضحايا لهذه الجريمة باعتبار هذه الجريمة تحدث بين طرفين وهما المجرم والضحية ليتوصل في نهاية هذه الدراسة إلى نتائج نوردها فيما يلي:

1- أن المجرم يضع نفسه في موقف مواجهة مع الضحية وفي هذه المرحلة يقوم المجرم بمهاجمة الضحية ويعلن عن نيته في ارتكاب جريمة السرقة بالإكراه.
2- أن كلا من المجرم والضحية يحاول تقدير حجم الطرف الآخر، حيث تحاول الضحية تحديد مدى جدية المجرم ومدى جدية المقاومة، كما يحاول المجرم إظهار مدى جدية التهديد ومدى القوة الضرورية للتحكم في سلوك الضحية، وفي هذا الموقف يتم تحديد أدوار كل من المجرم والضحية، حيث يظهر عدوان المجرم و إذعان أو امتثال الضحية.
3- أن المجرم يقوم بالاستيلاء على الغنيمة أو نقل السلع المادية و في هذه المرحلة قد يجبر المجرم الضحية على إحضار المسروقات إليه، وتتوقف طريقة نقل المسروقات إلى المجرم على بعض العوامل مثل احتمال مهاجمة الضحية للمجرم، أو التدخل غير المتوقع لطرف ثالث في عملية السرقة بالإكراه، ومدى خبرة ومهارة المجرم.

[1]- المرجع السابق، ص92.

4- أن المجرم يترك مكان الجريمة و حتى يتأكد المجرم من عدم تعرف الضحية على هويته والقبض عليه عن طريق الشرطة، فإنه قد يلبس قناعا أو يتخذ وسيلة للتنكر، ويدخل خلسة سريعا، محذرا الضحية من محاولة اللحاق به أو استدعاء الشرطة قبل اختفاء المجرم، أو يحاول المجرم تقييد الضحية عن طريق ربط أيدي و أرجل المجني عليه.

و قد اتضح من نتائج هذه الدراسة أن الضحية له دور في ارتكاب الجريمة ضده و بخاصة جرائم السرقة بالإكراه و أن هذه الجريمة تتم من خلال أربع مراحل بين الجاني والضحية والتفاعل بين الطرفين.

التعقيب: تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي ركزت على دور الضحية في حدوث جريمة السرقة بالإكراه من خلال سلوك الضحية و خصائصه التي دفعت بالجاني لأن يكون في موقف مواجهة مع الضحية للقيام بالسرقة و أيضا امتثال الضحية له، وهو ما يتشابه مع دراستنا الحالية المتعلقة بدور ضحايا السرقة في حدوث الجريمة من خلال التطرق إلى خصائصهم و سلوكاتهم و أيضا علاقاتهم بالجناة.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: أنجزت هذه الدراسة من طرف هادي عاشق بداي الشمري بعنوان: " دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي من منظور طلبة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على منظور الطلاب نحو دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي في المجتمع السعودي من حيث سمات الضحية وسلوكياتها، كما هدفت أيضا إلى التعرف على ما إذا كانت هناك فروق فردية ذات دلالات إحصائية في آراء المبحوثين حول دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي باختلاف كل من المرحلة التعليمية، تخصصات الطلبة وخصائصهم الشخصية.

اعتمدت هذه الدراسة على العينة الطبقية المتمثلة في طلبة الجامعة المسجلين في السنة الجامعية 2010-2011 م من الذكور و الإناث في مختلف التخصصات في مرحلة الدبلوم والماجستير و الدكتوراه، كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على تقنية الاستمارة وإتباع المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري و إتباع منهج المسح الاجتماعي بالنسبة للجانب التطبيقي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

[1]- هادي، عاشق بداي الشمري. "دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي من منظور طلبة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية". رسالة ماجستير. قسم العلوم الاجتماعية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، 2011.

- ارتفاع وجهة نظر طلبة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية على اختلاف مراحلهم التعليمية (دكتوراه، ماجستير، دبلوم) واختلاف تخصصاتهم ومتغيراتهم الأولية (العمر، النوع، الحالة الاجتماعية) حول دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي بمتوسط حسابي بلغ 4,02 والذي يتضح فيما يلي:
- بلغ المتوسط الحسابي الخاص بدور الاستفزاز الذي يتمثل في التهديد، السب، الشتم و التحقير من قبل الضحية في الترتيب الأول من بين أدوار مساهمة الضحية في حصول الفعل الإجرامي ضدها بمتوسط حسابي 4,20 من منظور الطلبة.
- بلغ المتوسط الحسابي المتعلق بدور طبيعة سلوك الضحية كالاستهتار، الطيش، الإدمان على المسكرات و المخدرات.. في حصول الفعل الإجرامي ضدها بمتوسط حسابي 4,15 من منظور الطلبة.
- بلغ دور المتغيرات الشخصية للضحية كالأمية، الجهل، العمل لأوقات متأخرة و الانتماء لفئة الصغار والنساء.. في حصول الفعل الإجرامي ضدها و ذلك بمتوسط حسابي 3,94 من منظور الطلبة.
- بلغ دور سمات الضحية كالثراء، البخل، المفاخرة الزائدة بالممتلكات، الجشع..في حصول الفعل الإجرامي ضدها بمتوسط حسابي بلغ 3,92 من منظور الطلبة.

التعقيب: ركزت هذه الدراسة على دور الضحية في حدوث الجريمة من منظور طلبة الجامعة من حيث آراءهم وموقفهم في ذلك، إلا أنه في دراستنا هذه سنتطرق إلى معرفة دور الضحية في حدوث جريمة السرقة من خلال دراسة حالة الضحية أثناء وقوع الجريمة.

كما شملت هذه الدراسة على ضحايا الجريمة بصفة عامة، بينما نحن سنتطرق إلى ضحايا جريمة السرقة بصفة خاصة، حيث ستمكننا هذه الدراسة من الاستفادة منها من خلال بعض المتغيرات المتعلقة بسمات الضحية و سلوكياته و دوره في وقوع جريمة السرقة.

الدراسة الثانية: قام بهذه الدراسة ناصر بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم، بعنوان: " دور الضحية في حدوث الجريمة"[1].

[1]- ناصر، بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم. مرجع سابق.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الضحية في حدوث جرائم السرقات من خلال سلوك الضحية و خصائصها الديموغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية، و التعرف أيضا على التدابير الأمنية المتخذة من قبل ضحايا السرقة و علاقتهم بالجناة.

كما أجريت هذه الدراسة على عينة قصدية و المتمثلة في ضحايا السرقة من المنازل و ضحايا سرقة السيارات و ضحايا السرقة من داخل السيارات و المحلات التجارية و سرقة الحيوانات، حيث بلغت العينة 260 ضحية، كما اعتمدت هذه الدراسة على تقنية الاستمارة بإتباع منهج المسح الاجتماعي.

و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

_ غالبية ضحايا السرقة من الشباب بنسبة 48,6 % من مجتمع البحث تتروح أعمارهم بين 20 إلى 30 سنة.

_ أغلب ضحايا جرائم السرقات من فئة العاملين بنسبة 81,9 %.

_ أكثر المبحوثين من ضحايا جرائم السرقات هم ضحايا السرقة من المنازل بنسبة 34,9 %، وضحايا سرقة السيارات بنسبة 34,1 %، وضحايا السرقة من السيارات بنسبة 23,4 %.

_ إن الأغلبية العظمى من المبحوثين من ضحايا جرائم السرقات تسير طبيعة حياتهم اليومية بشكل روتيني، حيث بلغت نسبتهم 96,1 %.

_ بلغت نسبة الجناة الذين كانوا يعملون لدى الضحية 22,6%.

_ بلغت نسبة ضحايا جرائم السرقات الذين لا يعرفون الجناة 28,3%، إلا أن الغالبية يعرفون الجناة.

_ بينت الدراسة أن أغلب ضحايا جرائم السرقات أقروا بإهمالهم بنسبة 76,4%.

_ بينت الدراسة أن أغلب ضحايا جرائم السرقات يجهلون التدابير الأمنية، ما أدى إلى زيادة السرقات بنسبة 67,4%.

التعقيب: ركزت هذه الدراسة على الضحية ودوره في وقوع جريمة السرقة وذلك من خلال مجموعة من المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في بحثنا هذا، والمتمثلة في العلاقات الاجتماعية التي تربط ضحايا السرقة بالجناة و الخصائص الديموغرافية و الاقتصادية التي يتميز بها ضحايا السرقة إضافة إلى غياب التدابير

الوقائية كالإهمال الذي من شأنه أن يدفع إلى وقوع جريمة السرقة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على العينة القصدية التي تتشابه مع عينة دراستنا التي تمثلت في ضحايا السرقة ،كما اعتمدت هذه الدراسة على تقنية الاستمارة بينما نحن اعتمدنا على منهج دراسة حالة من أجل التعمق في الحالة و التعرف على مدى صدق المعلومات المصرح بها والتي تساعدنا أكثر من تقنية الاستمارة في عملية التحليل و استخلاص النتائج.

المطلب الثالث: الدراسة الجزائرية

أنجزت هذه الدراسة من طرف سالي مراد بعنوان: " دور الضحية في حدوث جريمة السرقة"[1]، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الضحية في حدوث جريمة السرقة من خلال معرفة الخصائص الديموغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية لضحايا جرائم السرقة، إضافة إلى معرفة الدور الذي يؤديه الإهمال و اللامبالاة في وقوعهم ضحايا للجريمة و الوقوف على معرفة السمات السلوكية التي يتميز بها ضحايا جرائم السرقة.

أقيمت هذه الدراسة على عينة قصدية تمثلت في الأفراد الذين تعرضوا للسرقة، وقامو بالتبليغ عنها لمصالح الشرطة البالغ عددهم 297 ضحية، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على تقنية الاستمارة بالمقابلة و إتباع منهج المسح الاجتماعي.

تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

_ نصف ضحايا جرائم السرقة غير مطلعين ولا يستخدمون التقنيات الحديثة في أخذ الحيطة والحذر من الوقوع فريسة في يد الجناة بنسبة 53,20 %، وهذا ما كشف أن أكثر الظروف تيسيرا لوقوع جريمة السرقة هو جهل التدابير الأمنية وذلك بنسبة 65,99 %؛ بالتالي فإن الإهمال من قبل الضحايا وعدم اتخاذ الحيطة والحذر هو سبب تعرضهم للسرقة وذلك بنسبة 80,80 %.

_ نصف المبحوثين تعرضوا للسرقة في الأحياء السكنية بنسبة 44,44 % و تليها نسبة المبحوثين الذين تعرضوا للسرقة في المناطق التجارية و الأسواق بـ 27,95 %.

_ نصف العينة من المبحوثين بنسبة 53,20 % يقرون بأن طبيعة العلاقات مع الناس هي السبب في تعرضهم للسرقة.

[1]- مراد، سالي. " دور الضحية في جريمة السرقة ". أطروحة دكتوراه. قسم علم الاجتماع. جامعة الجزائر، 2015.

_ جل المبحوثين يقرون بوجود مميزات خاصة ببعض الأشخاص تجعل منهم عرضة لجريمة السرقة وذلك بنسبة 86,20 %، واستغلال الجناة لسمات بعض المبحوثين لسرقتهم بنسبة 25،85 %؛ كالنسيان بنسبة 29,93 % و القلق بنسبة 21,09%.

_ أغلب المبحوثين يعيشون حياة روتينية وذلك بنسبة 91,92 %، مع العلم أن أسلوب الحياة الروتيني له دور كبير في وقوع الكثير من الناس فريسة للجريمة.

_ أكثر من نصف العينة هي من فئة الشباب بنسبة 54,55 % ويتراوح سنهم ما بين 13 و 15 سنة.

_ أكثر السرقات التي كان ضحايا السرقة عرضة لها هي سرقة الهواتف النقالة.

التعقيب: ركزت هذه الدراسة على دور الضحايا في وقوع جريمة السرقة وهي النقطة المشتركة مع دراستنا، وعلى الرغم من اختلاف التقنية و المنهج المتبعان في الدراسة و تلك التي نحن بصدد القيام بها، إلا أننا استفدنا من بعض النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة و التي تعد نقطة انطلاق لدراستنا وذلك بالتركيز على بعض المتغيرات التي تنطلق منها دراستنا المتمثلة في الخصائص الديموغرافية لضحايا السرقة و الإهمال وعدم اتخاذ الحيطة و الحذر و أيضا العلاقات الاجتماعية التي تربط ضحايا جريمة السرقة بالجناة و التي تكون سببا في تعرضهم للجريمة.

الفصل الثالث: خصائص ضحايا جريمة السرقة و تصنيفاتهم في علم ضحايا الجريمة

المبحث الأول: ماهية علم ضحايا الجريمة

المطلب الأول: تعريف علم الضحية

المطلب الثاني: نشأة علم ضحايا الجريمة

المطلب الثالث: موقف المشرع الجزائري من علم الضحية

المبحث الثاني: الخصائص المميزة لضحايا جريمة السرقة و تصنيفاتهم عند فون هانتنغ

المطلب الأول: الخصائص المميزة لضحايا جريمة السرقة

المطلب الثاني: تصنيف ضحايا جريمة السرقة عند " فون هانتنغ "

المبحث الأول: ماهية علم ضحايا الجريمة

المطلب الأول:تعريف علم الضحية

يعرف علم الضحية بأنه: الدراسة العلمية لشخصية المجني عليه في جريمة جنائية معينة بغية تحليل هذه الشخصية و معرفة العوامل التي أدت بها إلى أن تصبح مجنيا عليها وذلك حتى يمكن معالجة هذه العوامل ونوقي حدوثها في المستقبل[1].

كما يعرفه أيضا الباحث "صالح سعد": العلم الذي يدرس المجني عليه، أنماطه وخصائصه و حقوقه ودوره في حدوث الجريمة، كما يدرس العلاقة بين الجاني والضحية في سبيل التعرف على ظروف الجريمة و أسبابها[2].

المطلب الثاني: نشأة علم ضحايا الجريمة

إن ميلاد هذا الحقل العلمي في عالم الجريمة لم يكن اعتباطا أو بمحض الصدفة، أو تلبية لإشباع مصالح بعض المشتغلين و المهتمين بالأحداث الإجرامية، بل بدأ الاهتمام بموضوع ضحايا الجريمة لدرجة تم تسميته بالحركة تبعا لما يلي:

_ ظهور أعداد هائلة من ضحايا الجرائم المصاحبة للحرب العالمية الثانية.

_ اهتمام الأمم المتحدة بصياغة ونشر مواثيق عن حقوق الإنسان

_ انعقاد مؤتمرات إقليمية و دولية لإرساء فلسفة أخلاقية تحترم قيمة الإنسان بأسلوب معاصر و التركيز على إنسانية الإنسان.

_ تبلور مناخ متعاطف مع ظروف و مصالح الضحية عند الرأي العام البريطاني.

[1]- عبد الله، أحمد هلالي. محاضرات في علم المجني عليه أو ضحايا الجريمة. القاهرة: دار النهضة العربية، 2011، ص27.

[2]-خليدة، ولدغويل. علم الضحايا. مطبوعة دروس مقدمة لطلبة ماستر1. علم الاجتماع الانحراف و الجريمة. جامعة آكلي محند أولحاج، 2018، البويرة، ص2.

_ اهتمام التنظيمات الاجتماعية الإنسانية و الحرة و الجماعات لضاغطة و السياسية (غير رسمية) بموضوع الضحايا.

_ اهتمام وسائل الإعلام المقروءة و المرئية و المسموعة بموضوع الضحايا و إبراز للقارئ أو المشاهد أو المستمع بشكل مستمر ودائم.

_ تناول الحملات الانتخابية موضوع الضحايا كأحد أهدافها، جميع هذه المتغيرات لعبت دورا حيويا في لفت نظر و اهتمام الأكاديميين و المسؤولين بالقدر الكافي لدراسة الضحية، وتناول موضوعها بجدية و ليس بشكل عام.

في الوقت ذاته يتضح لنا أن فروع أو ميادين علم الإجرام المعرفية المتخصصة لم تظهر أو تتبلور بسبب وجود حاجات مجتمعية ملحة أو غبن أو إجحاف على أحد أدوار الظاهرة الإجرامية، أو لإرساء موقف مجتمعي مؤسس كان ناقصا في تكوينه. أو لتطوير مؤسسة علاجية في أهدافها أو نشاطها المؤسسي، وهذا ما أدى إلى ظهور حركة تدعوا إلى تخصيص حقل جديد في علم الإجرام يدعى علم الضحايا في بريطانيا و الولايات المتحدة إبان الربع الأخير من القرن العشرين[1].

المطلب الثالث: موقف المشرع الجزائري من علم الضحية

إن الشرعية الجنائية في الجزائر تقوم على مبدأ شرعية التجريم و العقاب، وكذا شرعية المتابعة الجزائية، فالمادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري تنص على: " لا جريمة و لا عقوبة و لا تدبير أمن إلا بنص" وهذا المبدأ تضمنه الدستور. و إذا كان هدف مبدأ الشرعية هو إقامة توازن في المجتمع بما يضمن حقوق الأفراد و حقوق المجتمع من خلال إضفاء على العقاب أساسا قانونيا يجعلها مقبولة باعتبارها توقع في سبيل المصلحة العامة، فإن هذا التوازن يقتضي:

وجود نص مسبق يجرم الفعل المشروع بإدخال جميع أطراف الحدث الإجرامي من الفاعل، الفعل، الضحية إن كان له دور في الجريمة. و نعطي مثال على ذلك ما جاء به قانون العقوبات في جزاء جريمة الزنا، أين تعاقب المادة 339 على الزنا بالحبس من سنة إلى سنتين بين الزوج و الزوجة مرتكب الجريمة و تطبق نفس العقوبة على الشريك. في حين نجد جزاء بعض الجرائم مقتصرة على الجاني فقط، دون متابعة الضحية

[1]-خليل، عمر معن. علم ضحايا الإجرام. ط1. عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009، ص ص15- 18.

كجرائم الاعتداء على الحياء العام، مثلا نجد جزاء و متابعة الجاني في الشذوذ الجنسي في المادة 338 من قانون العقوبات الجزائري تعاقب الجاني فقط، في حين ركزت على اختلاف سن الضحية إن كان بالغا أم لا.

مساءلة أو إلقاء المسؤولية على الجميع (مساءلة الجاني، المسؤولية على الفعل، و كذا مساءلة الضحية الذي له دور أساسي في الجريمة) و مثال ذلك ما جاء به في أعمال العنف غير العمدي حيث عرفت المادة 288 من قانون العقوبات الجزائري بطريقة غير مباشرة بنصها على ما يلي: " كل من يقتل خطأ أو يتسبب في ذلك أو رعونته أو عدم مراعاة احتياطه أو عدم انتباهه أو إهماله أو عدم مراعاة الأنظمة..." أين ركز المشرع الجزائري في مثل هذه الأفعال المجرمة على علاقة السببية بين الخطأ (الجاني) و القتل أو الإصابة، و الجزاء يرتكز على اختلاف العقوبة حسب النتيجة المترتبة عن الفعل، نلاحظ من ذلك إهمال دور الضحية الأساسي قي الجريمة في المثال السابق.

و لإقرار التوازن بين الفرد و المجتمع الذي تنادي به الشرعية الجنائية وجب تحديد معنى دائرة الاتهام تحديدا دقيقا من خلال إعادة النظر في متابعة مسبب الفعل المجرم، و كمثال على ذلك ما يلاحظ في عدم متابعة الضحية في حوادث المرور عند المطالبة بالتعويضات المدنية، نجد المشرع الجزائري تبنى نظرية المخاطر التي تغض المتابعة عن الضحية.

المتابعة الجزائية (أو الخصومة الجنائية) في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، أطرافها الجاني مرتكب الجريمة، النيابة العامة (ممثل الحق العام) و الطرف المدني الذي له حق المطالبة بالتعويض، و كان دوره في الجريمة يقتضي متابعة الجاني عن طريق النيابة أو قاضي التحقيق، فالمتتبع للخصومة الجنائية في الجزائر يلاحظ بأن النيابة العامة لها الحق في متابعة الجاني فقط من خلال الطعن ضده في الأحكام الجنائية، أضف إلى ذلك حين الحكم ببراءة الجاني أو وفاته فيعني نهاية الخصومة الجنائية[1].

و منه نستخلص أن علم الضحية هو علم قائم بذاته، حيث يهتم بدراسة الضحية من مختلف جوانبه المتعلقة بأنماطه و خصائصه و سلوكاته و حتى علاقته بالجاني، و يرجع ميلاد هذا العلم و نشأته إلى العديد من العوامل منها تزايد ضحايا الحرب العالمية الثانية، كما تعتبر الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا من المهتمين الأوائل بموضوع الضحية بشكل عام، في حين نجد أن المشرع الجزائري لم يولي

[1]- الصالح، أبركان. علم الضحية : مفهوم جديد في العلوم الجنائية. جامعة باتنة. الجزائر، ص ص16- 18.

الأهمية الكافية للضحية إلا فيما يتعلق بجريمة الزنا و دوره في حدوثها، أما بالنسبة للجرائم الأخرى كالسرقة فنلاحظ إجحاف من طرف المشرع الجزائري في الاهتمام بالضحية و دوره في ارتكاب الجريمة.

المبحث الثاني:الخصائص المميزة لضحايا جريمة السرقة وتصنيفاتهم عند " فون هانتنغ"

المطلب الأول: الخصائص المميزة لضحايا جريمة السرقة

سارت الدراسات العلمية لضحايا الجريمة منذ البداية في نفس المسلك الفكري الذي سارت فيه الدراسات الوضعية في علم الإجرام، و ذلك بالكشف عن السمات التي تميز المجرمين، و قد كشفت دراسة باكرة على أن ضحايا الجريمة يغلب عليهم الاتسام بالصفات التالية: " الانتماء إلى مرحلة الشباب، الانتماء إلى فئة النساء، الانتماء إلى فئة المسنين، الضعف أو الانحطاط في القدرات العقلية، الإدمان على المسكرات و الانتماء إلى الأقليات".

واعتبرت هذه الصفات السالفة سمات مهيأة للوقوع ضحية للجريمة، كما أشارت هذه الدراسة إلى بعض الحالات التي تزيد من فرص استهداف الإنسان للوقوع فريسة للجريمة و منها: "الاكتئاب، الجشع، الطمع، الشبق الجنسي، الوحدة، الإحساس بالضياع...الخ "، ورغم أن بعض هذه السمات و المواقف يصعب تحديدها في صورة إجرائية عند القيام بالدراسات الميدانية لخصائص و مواقف الضحايا، غير أنه في السنوات الأخيرة اتسع نطاق المعرفة بطبيعة الإجرام، و مدى حدوثه و أنماطه، و ذلك من خلال الدراسات التي تناولت ضحايا الصور المختلفة للسلوك الإجرامي، و بواسطة الدراسات المسحية للضحايا التي أجريت في كثير من المجتمعات، إذ كشفت هذه الدراسات عن أن اختيار الضحايا كهدف لا يتم في صورة عشوائية.

أظهرت الدراسات المسحية للضحايا أن معدلات ضحايا الجريمة ترتبط ارتباطا وثيقا بالصفات و الخواص المميزة للضحايا، خاصة العمر و النوع ذكرا أم أنثى و الحالة الزواجية و الدخل الأسري و غير ذلك، كما كشفت هذه الدراسات أن الخصائص المميزة للضحايا و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتعرضهم للوقوع فريسة للجريمة في كثير من المدن، فالشباب و من يقاربهم في العمر أكثر عرضة من الإناث، و الشخص الأعزب أكثر عرضة من المتزوج.

كما اهتمت بحوث ضحايا الإجرام بسلوك الضحية و خواصه و أسلوب حياته قبل تعرضه للجريمة، ما يمكن أن يكون لتلك العناصر من أدوار تسبب تعرضه للجريمة، فإن محور اهتمام هذه البحوث قد تفاوت بالنسبة لاختلاف صور الجريمة، ذلك أن الباحثين قد أولوا اهتماما بسلوك الضحية المثير للجريمة، أو المحرض للضحية أو المتحرش بالمجرم بالنسبة لجرائم العنف و الجرائم الجنسية، كما اهتم الباحثون بالنسبة للجرائم ضد الممتلكات كالسرقة و السطو بدور الضحية في تسيير وقوع الجريمة عن طريق الإهمال، أو الطيش أو عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة[1]، و أيضا من الصفات التي ترشح صاحبها للوقوع ضحية للجريمة صفة البخل؛ فالشخص الذي يقتر في إنفاق المال قد يلفت نظر الجاني فيتخيل إليه أن ذلك البخيل لابد و أن يكون حائزا لمبالغ نقدية كبيرة، كما أن صفة الإهمال و عدم حرص المهمل على حفظ أمواله و ممتلكاته و نفسه بالقدر الكافي من الحماية التي يؤمنها من الاعتداء، فالشخص المهمل هو عرضة للوقوع ضحية مثالية في الجرائم الواقعة على المال كالسرقة، و قد يتجاوز الأمر إلى الاعتداء عليه و على أسرته إذا ما قاوم الجاني أثناء السرقة[2].

و فيما يلي ملخص يوضح تقسيم خصائص ضحايا الجرائم:

_ **خصائص صحية:** القصور البدني و النفسي، الضعف و الانحطاط في القدرات العقلية، الإدمان على المسكرات و المخدرات، المصابين بالاكتئاب، الشبق الجنسي، القهر و الإحساس بالضياع و ذوي الاحتياجات الخاصة.

_ **خصائص ديموغرافية:** الجنس (النساء عرضة للاعتداء أكثر من الرجال)، السن (الصغار و الكبار في السن أكثر عرضة للجرائم لضعف البنية و المقاومة)، الانتماء لفئة الأطفال غير الشرعيين و المشردين (نظرا لضعف الحماية و عدم وجود مأوى خاص بهم يحميهم من الاعتداء).

_ **خصائص اجتماعية و اقتصادية:** اليسر الاقتصادي (الأغنياء أكثر عرضة لجرائم الأموال و التي قد تقترف بالعنف و الفقراء أكثر عرضة لجرائم العنف)، الحالة الاجتماعية (العزاب أكثر عرضة للسلوك الإجرامي)،

[1]- فاروق، بن عبد الرحمان مراد و آخرون. ضحايا الجريمة. الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1990، ص ص19-20.

[2]- عبد القادر، محمد عقباوي و منصوري المبروك. " تأثير الصفة الخاصة للضحية في وقوع الجريمة و أثرها على عقوبة الجاني في التشريع الجزائري: دراسة مقارنة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد7، العدد6، تمنراست، (2018): ص ص217- 218.

العرق و الاثنية (جرائم البغض تقع على الأقليات و طوائف معينة)، الحالة المهنية للأفراد (بعض المهن أكثر عرضة للعنف).

_ **خصائص سلوكية ظرفية:** سلوكية (التعود على ممارسة سلوكات خاطئة تجعلها هدفا سهلا للجناة)، ظرفية (خاصة بالزمان و المكان)[1].

المطلب الثاني: تصنيف ضحايا جريمة السرقة عند " فون هانتنغ"

جرت محاولات علمية عديدة لتصنيف ضحايا الإجرام، وهكذا صنف " فون هانتنغ " الضحايا إلى ثلاث فئات :

_ **الفئة الأولى:** تشمل ما أسماه « بالمجرم الضحية » و هي تضم فئة من الناس يمكن أن تكون في ذات الوقت ضحية و مجرمة؛ ضحية اعتداء فترد الاعتداء على المعتدي أو على غيره، كالولد المساء معاملته من والده فيرتد عليه قاتلا، أو كالمرأة المعتدى عليها فتصبح عاهرة و تمارس البغاء، كما يمكن لظرف طارئ ذاتي أو خارجي أن يجعل من الإنسان إما ضحية و إما مجرما، كما هو الحال في حوادث السير مثلا أو الحوادث المرضية المفاجئة كالذبحة القلبية أثناء قيادة السيارة.

_ **الفئة الثانية:** تضم ما أسماه " فون هانتنغ " بفئة الضحية « المحتملة أو الراكدة » و هي فئة من الناس تتميز ببعض المواصفات التي تعرضها لتكون ضحية اعتداء عليها و كأن لديها استعدادا خاصا لتصبح كذلك، هذا الاستعداد مصدره إما وضع الإنسان الشخصي كالجنس أو العمر أو المظهر أو المهنة أو النشاط أو السلوك أو التصرف، و إما وضع نفساني أو مرضي خاص كالشذوذ الجنسي أو الانحراف الأخلاقي أو الانجراف الغريزي، أو عدم المبالاة فيما يحدث له أو السعي إلى المتسبب بالاعتداء عليه نتيجة لمرض يجعله يشعر باللذة في الألم إلى ما هناك من أوضاع نفسانية أو مرضية أخرى.

_ **الفئة الثالثة:** تضم أناسا يصبحون « ضحايا العلاقة الخاصة » التي تربطهم بالمعتدين عليهم، كعلاقة الوالد المضطهد بولده الذي يرتد عليه، أو علاقة مدمني المخدرات و الكحول الذين يتضاربون فيما بينهم، أو علاقة أفراد المافيا الذين يتنازعون زعامة العصابة التي تضمهم[1].

[1]- خليدة، ولدغويل. خصائص ضحايا الجرائم. مطبوعة دروس لطلبة ماستر1. علم الاجتماع الانحراف و الجريمة. جامعة آكلي محند أولحاج، 2018، ص19.

حيث نستخلص مما سبق أن لضحايا جريمة السرقة مجموعة من الخصائص و السمات التي تدفعهم للتعرض للجريمة من غيرهم من الأفراد؛ إذ قد يدفع إهمال الفرد و عدم اتخاذه للتدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكاته بالإضافة إلى تميزه بخصائص معينة كانتمائه إلى فئة الشباب أو تميزه باليسر المادي إلى تعرضه للسرقة سواء من الغرباء أو ممن تربطه علاقة اجتماعية معينة، و هذا ما أشار إليه العالم "فون هانتنغ" في تصنيفه للضحية و الذي يعد من بين العلماء الذين قاموا بتصنيف الضحية إلى ثلاث فئات و التي تشير إلى أنواع الضحايا الذين لهم دور في وقوع جريمة السرقة ضدهم.

[1]- مصطفى، العوجي. " الضحية ذالك المنسي". المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد3، العدد6، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (1987)، ص47.

الفصل الرابع: جريمة السرقة و دور ضحايا جريمة السرقة في حدوث الفعل الإجرامي ضدهم

المبحث الأول: ماهية السرقة

المطلب الأول: أركان السرقة

المطلب الثاني: أشكال السرقة

المطلب الثالث: أسباب السرقة

المبحث الثاني: أنواع السرقة و أحكامها

المطلب الأول: أنواع السرقة في الشريعة الإسلامية

المطلب الثاني: أنواع السرقة في قانون العقوبات

المطلب الثالث: حكم السرقة في الشريعة الإسلامية

المطلب الرابع: حكم السرقة في قانون العقوبات

المبحث الثالث: دور ضحايا السرقة في حدوث الجريمة

المطلب الأول: دور الضحايا في حدوث جريمة السرقة ضدهم

المطلب الثاني: توفر الهدف المناسب

المطلب الثالث: أنواع و تصنيف العلاقات الاجتماعية

المبحث الأول: ماهية السرقة

المطلب الأول:أركان السرقة

لا تتحقق السرقة إلا بالأركان الآتية:

_ الركن الأول: أخذ المال خفية. و هو أن يكون أخذ المال خفية لا نهبا و لا غصبا و لا خيانة و لا اختلاساK و أن يعمد إلى الشيء الذي يريده فيسرقه و يأخذه عمدا و إلا فلا يعد سارقا شرعا.

_ الركن الثاني: السارق ويشترط فيه الآتي:

أ. التكليف بأن يكون بالغا عاقلا.

ب. أن يكون عالما بالتحريم ملتزما بالأحكام، فالجاهل يعذر لجهله و يكون ذلك شبهة دارئة للحد.

ج. أن يكون مختارا في سرقته، فالمكروه بما يجيء و المضطر في مجاعة لا قطع عليهما.

د. أن يكون الأخذ بغير إذن أو أصالة، فينتقي كونه سارقا إذا أخذ مال نفسه أو مالا أذن له فيه.

_ الركن الثالث: المسروق (أي الذي يتم سرقة ماله أو متاعه)، من شروطه أن يكون المسروق مالا محترما و أن يكون المسروق مملوكا للغير، و كذلك أن يكون المسروق محرزا، و أن يبلغ المسروق نصابا، و ألا يكون مما يتسارع إلى الفساد.

ويقول " محمد أبو زهرة ": إن جناية السرقة تقترف في السر أي أنها غير معلنة، و في هذه الحالة يكون كل من السارق و الشيء المسروق مختفيا أثناء ارتكابها، و هكذا تختلف السرقة عن الاختلاس الذي يكون فيه الاختلاس ظاهرا لكنه يتغفل غيره فيأخذ ما يريد من غير ممانعة.

كما نعني بالقصد الجنائي في السرقة أن يكون السارق عالما بأن ما يفعله هو جريمة سرقة، فلو أخذ الشخص شيئا على سبيل الاستعادة أو اعتقد أنه مباح أو ظن موافقة صديقه، و كل هذه الحالات تعني عدم

توافر القصد الجنائي، و إذا لم تتوافر أركان السرقة و القصد الجنائي كاملة سقط الحد، لكن هذا لا يعني سقوط العقاب بإطلاقه، ذلك أنه يمثل في مثل هذه الحالات تطبيق عقوبة التعزير[1]، كما يتطلب القصد الجنائي توفر

[1]- نايف، بن محمد المرواني. جريمة السرقة: دراسة نفسية اجتماعية. ط1. الأردن: درا حامد للنشر و التوزيع، 2014، ص ص 21- 24.

القصد الخاص الذي يتمثل في نية تملك الشيء، لكن القصد الخاص يتطلب كذلك توفر القصد العام الذي يقوم على العلم الذي ينصب على الجريمة بإرادة تحقيق النتيجة الإجرامية[1].

المطلب الثاني: أشكال السرقة

1_ **السرقة الكيدية:** يلجأ البعض إلى سرقة الأشياء عقابا إما للكبار أو في حال السرقة عند الصغار لأطفال مثلهم حتى يصيب هذا الشخص المسروق الهلع و الفزع، و ذلك نتيجة وجود كراهية أو دوافع عدوانية اتجاه الآخرين، و عندئذ يوصف هذا السلوك بأنه كيدي.

2_ **سرقة لإشباع التملك:** معظم الأطفال في مرحلة الطفولة يمارسون نوعا من السرقة، ينطوي على إشباع حاجة بدأت مع النزوع للاستحواذ على مستوى من المعاملة في مراحل النمو النفسي الأولى برغبة الطفل و الرضيع في الاستئثار بالأم و قد ينجح، مما يدفعه بالتدريج إلى محاولات الاستحواذ على أشياء أخرى.

3_ **السرقة كوسيلة للمغامرة و الاستطلاع:** يمارس بعض الصغار أو الكبار غياب حارس الحديقة للسطو على قليل من ثمارها، فدافع السرقة في هذه الحالة ليس الجزع و الحرمان و لكن حب الاستطلاع و المخاطرة و روح المغامرة.

4_ **السرقة كاضطراب نفسي:** تتعدد العوامل النفسية وراء السرقة و تتشعب، و لا يمكن تفسير سلوك السرقة بدافع واحد مثل الحاجة إلى النقود أو الجوع أو الاستطلاع، و قد تتفاعل الدوافع النفسية مع عوامل بيئية، و قد تكون السرقة جزءا من حالة نفسية أو ذهانية مرضية يعاني منها السارق، وقد يسرق السارق نتيجة اعتياده سلوك السرقة القائم على الأخذ فقط دون عطاء.

5_ **السرقة لتحقيق الذات:** تحقيق الذات يتمثل في جعل مفهوم الذات أمرا واقعا أو مطابقا للواقع، و عندما تتم السرقة تكون بهدف إشباع ميل أو رغبة يرى فيها السارق نفسه سعيدا أو ظهوره بصورة أفضل.

6_ **السرقة نتيجة الحرمان:** تعويضا للحرمان الذي يقاسيه الصغار أو الكبار، قد تتم السرقة بسرقة ما السارق منه محروم، أو ما يساعده على الحصول على ما حرم منه[2].

[1]- حسين، فريجة. شرح قانون العقوبات الجزائري. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 200- 201.

[2]- زكرياء، أحمد الشربيني. المشكلات النفسية عند الطفل. القاهرة: دار الفكر العربي، 1994، ص26.

المطلب الثالث:أسباب السرقة

1_ **عوامل أسرية:** إن أساليب القسوة في المعاملة الوالدية و العقاب المتطرف و التدليل الزائد تسهم في لجوء الطفل إلى السرقة إذا رافق ذلك عدم تعويد الطفل على التفرقة بين ممتلكاته و ممتلكات الأطفال الآخرين، أو لم تحترم ملكيته، و القدوة غير الحسنة لها دور فعال في ممارسة الطفل لهذا السلوك.

2_ **الجماعة المرجعية:** وجود الطفل وسط جماعة تمارس السرقة أو هو أحد سلوكياتها، تجعله ينقاد لأوامرها حتى يحصل على مكانة عندها أو يحافظ على مكانته فيها، و خاصة إذا كانوا من عشرة السوء، و الطفل الذي يرافق أحد أفراد أسرته أثناء الشراء ثم يراه يخفي بعض الأشياء و لا يدفع ثمنها فسوف يقلده، خاصة إذا لم يكتشف أمره و ربما اعتبر ذلك إنجازا عظيما.

3_ **الشعور بالنقص و تعويض مشاعره الدونية:** قد تكون رغبة الطفل في الحصول على مركز وسط الأقران الذين يقللون منه تدفعه إلى السرقة لشرا مل يستطيع أن يتفاخر به أمامهم، و ليعطي أصحابه مما سرق و حتى يصبح محبوبا و مقبولا بينهم، و هذا ما يكون سببه الشعور بالنقص أو القصور أي الدونية، و قد يسرق الصغير أو المراهق من أجل تقديم معونة إلى رجل عجوز أو من أجل التبرع في المدرسة لذوي الاحتياجات أو من أجل إطعام جائع.

4_ **وسائل الإعلام المتطرفة:** قد تركز بعض وسائل الإعلام على أحداث تنطوي على السرقات و الأساليب التي تمارس، كخدع و إظهار السارق بالبطل و المقدام يعطي نماذج للصغار أو المراهقين أثرا على البناء القيمي لهم و على دور الأسرة.

5_ **هوس السرقة:** و يظهر في نوبات لدى المراهقين في الطفولة المتأخرة و الشباب و هو من الناحية النفسية يمثل دافع الاستحواذ إلى السرقة، و يتمثل في سرقة أشياء يحتاجها السارق، قيمتها رمزية أكثر منها مادية، كما أن هناك ما يعرف بفوبيا السرقة و يتمثل في الخوف المرضي من السرقة، إذ يشعر الشخص بالتوتر الشديد قبل ارتكاب فعل السرقة و يشعر بالهدوء عند اقترافها.

6_ **رد فعل عدواني اتجاه الزملاء أو الآباء:** تنعكس بعض الأنماط العدوانية في صورة سرقة أو استحواذ على ممتلكات الغير من الأطفال عقابا لهم، أو انتقاما من الوالدين ضد سلطتهم و تسلطهم.

_ **الغيرة:** و تكون من امتلاك بعض الأطفال الآخرين لأشياء لا يستطيع الطفل السارق الحصول عليها فيندفع إلى التفكير في اختلاسها أو سرقتها و قد لا ينتفع بشيء مما سرقه فيحطمه أو يتلفه أو يدمره[1].

من هنا نستخلص أن السرقة لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفر مجموعة من الأركان التي تعطيها صبغة الجريمة التي يعاقب عليها القانون، كما نجد أن السرقة تتعدد إلى عدة أشكال تختلف باختلاف الأسباب التي دفعت بالجاني إلى إرتكابها.

المبحث الثاني: أنواع السرقة و أحكامها

المطلب الأول: أنواع السرقة في الشريعة الإسلامية

حددت الشريعة الإسلامية جريمة السرقة في الأنواع التالية:

1. سرقة عقوبتها الحد.
2. سرقة عقوبتها التعزير.

ويمكن تصنيف السرقة التي يعاقب عليها بالحد إلى قسمين:

أ_ **سرقة صغرى:** و هي أخذ مال الغير خفية، أي على سبيل الاستخفاء و هنا يؤخذ المال دون علم المجني عليه و دون رضاه، و لابد من توافر هذين الشرطين معا، وهذان الشرطان يفرقان بين السرقة الصغرى و بين أنواع أخرى كالخطف و النهب و الاختلاس و النصب.

ب_ **سرقة كبرى:** وهي أخذ مال الغير على سبيل المغالبة، أي بعلم المجني عليه و لكن بغير رضاه عن طريق القوة و على سبيل المغالبة و هذه الجريمة تسمى الحرابة.

أما السرقة المعاقب عليها بالتعزير فيمكن تصنيفها إلى قسمين:

أ_ السرقة التي يعاقب عليها بالحد و لكن لم تتوافر فيها شروط الحد أو درء الحد فيها للشبهة، كأخذ مال الابن و أخذ المال المشترك.

ب_ أخذ مال الغير دون استخفاء أي بعلم المجني عليه و بدون رضاه و بغير مغالبته و يندرج هذا النوع من السرقة ضمن ما يطلق عليه الاختلاس و النصب و النهب، وهذه الجرائم لا حد فيها، و عادة ما يطلق الاختلاس على السرقة الصغرى؛ لأن أغلب السرقات تقع على سبيل الاستخفاء دون رضا صاحب المال[2].

---

[1]- زكرياء، أحمد الشربيني. مرجع سابق، ص ص28- 29.

[2]- عبد القادر، عودة. التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. ج1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1977، ص 515.

المطلب الثاني:أنواع السرقة في قانون العقوبات

تكون السرقة تبعا للمادة 350 و ما يليها إما جناية أو جنحة و قد تكون مخالفة. ولكن تبقى عناصر الجريمة في أغلب الأحيان هي نفسها و تتمثل في الانتزاع غشا لشيء مملوك للغير.

1_ السرقة البسيطة: يعاقب على السرقة البسيطة من قبل المادة 350 من قانون العقوبات أساسا، وهي السرقة التي لا تكون مصحوبة بأي ظرف مشدد و المنصوص عليها في المواد 351 و ما بعدها، و قد نص القانون كذلك على بعض السرقات الخاصة ذات الطابع البسيط، و مثالها: سرقة المواشي أو الخيول (المادة 356)، وسرقة المحاصيل (المادة 2/361)، و سرقة الأسماك من البرك و الأحواض (المادة 2/361)، أو نزع نصب الحدود في سبيل ارتكاب السرقة (المادة 362)...الخ.

كما يعاقب على المحاولة في السرقات البسيطة بالعقوبات نفسها طبقا للمادة 350 من قانون العقوبات.

2_ السرقة الموصوفة: تعد السرقة موصوفة عندما تكون مصحوبة بظرف مشدد أو بعدة ظروف، وتتمثل تلك الظروف في حمل السلاح، السرقة المرتكبة بالتسلق، الكسر، المفاتيح المصطنعة، كسر الأختام، المنزل المسكون..أو تلك المرتكبة في الطرق العمومية، أو باستعمال العنف...الخ.

علما بأن السرقة تتحول من جنحة إلى جناية إذا توفر أحد الظروف أو أكثر من واحد.

3_ السرقة المكونة للمخالفة: نظرا لضآلة أهميتها، فإن المشرع اعتبر بعض السرقات مخالفات بالرغم من وجود عناصر السرقة فيها، و نجد أنفسنا بصدد مخالفتين:

- مخالفة سرقة المحصولات غير المنزوعة من الأرض (المادة 450).
- مخالفة خطف أو أكل الثمار المملوكة للغير في أماكن وجودها[1].

[1]- الحسين، بن شيخ. مذكرات في القانون الجزائي الخاص. ط5. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2006، ص ص156- 157.

المطلب الثالث:حكم السرقة في الشريعة الإسلامية

السرقة محرمة بالكتاب و السنة و الإجماع .

أّما من الكتاب قوله تعالى:﴿ و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما جزاءا بما كسبا نكالا من الله و الله عزيز حكيم ﴾[1].

و أما من السنة فعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى اله عليه و سلم: « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا». و في الصحيحين عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال لأسامة:« أتشفع في حد من حدود الله ؟ ثم قام فخطب، فقال: أيها الناس، إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، و إذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد» متفق عليه. وتسمى السرقة التي ورد فيها النص بالسرقة الصغرى تمييزا لها عن جريمة الحرابة، أي قطع الطريق. و روى عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنا قالت: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:«لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا» متفق عليه. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:« لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده و يسرق الحبل فتقطع يده»[2].

قال ابن عبد البر:" و أجمع الفقهاء على أن السرقة إذا وجدها صاحبها بعينها بيد السارق قبل أن يقطع، أو بعد ذلك كله، أخذها و أنها ماله لا يزيل ملكها عنه قطع يد السارق، و اختلفوا في وجوب الغرم على السارق إذا قطعت وفاتت السرقة عنده"[3].

المطلب الرابع: حكم السرقة في قانون العقوبات

-المادة 350 (القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006): كل من اختلس شيئا غير مملوك يعد سارقا و يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس (5) سنوات و بغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج.

-المادة 353 (القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006): يعاقب بالحبس المؤقت من عشر (10) سنوات إلى عشرين سنة (20) و بغرامة من 100.000 دج إلى 2.000.000 دج ، كل من ارتكب السرقة مع توافر ظرفين على الأقل من الظروف الآتية:

---

[1]- القرآن الكريم. سورة المائدة، الآية 38.

[2]- أحمد بن الحسين بن علي البيهقي. السنن الكبرى. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003. ص ص442- 444.

[3]- الحافظ ابن عبد البر. الإجماع. الرياض: دار القاسم للنشر، ص289.

1- إذا ارتكب السرقة مع استعمال العنف أو التهديد به.

2- إذا ارتكبت السرقة ليلا.

3- إذا ارتكبت السرقة بواسطة شخصين أو أكثر.

4- إذا ارتكبت السرقة بواسطة التسلق أو الكسر من الخارج أو من الداخل أو عن طريق مداخل تحت الأرض أو باستعمال مفاتيح مصطنعة أو بكسر الأختام أو في المنازل أو في المساكن أو الغرف، أو الدور سواء كانت مسكونة أو مستعملة للسكن أو في توابعها.

5- إذا استحضر مرتكبوا السرقة مركبة ذات محرك بغرض تسهيل فعلهم أو تيسير هروبهم.

6- إذا كان الفاعل خادما أو مستخدما بأجر حتى وقعت السرقة ضد من لا يستخدمونه لكنها وقعت سواء في منزل مخدومه أو في المنزل الذي كان يصحبه في.

7- إذا كان السارق عاملا أو عاملا تحت التدريب في منزل مخدومه أو مصنعه أو مخزنه، أو إذا كان يعمل عادة في المسكن الذي ارتكبت فيه السرقة.

-المادة 354 (القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006): يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات و بغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج، كل من ارتكب السرقة مع توافر ظرف من الظروف الآتية:

1- إذا ارتكبت السرقة ليلا.

2- إذا ارتكبت السرقة بواسطة شخصين أو أكثر.

3- إذا ارتكبت السرقة بواسطة التسلق أو الكسر من الخارج أو الداخل أو عن طريق مداخل تحت الأرض أو باستعمال مفاتيح مصطنعة أو بكسر الأختام، حتى ولو وقعت في مبنى غير مستعمل للسكن.

- المادة 359 (القانون رقم 06-23 المؤرخ في ديسمبر سنة 2006): كل من قلد أو زيف مفاتيح يعاقب بالحس من ثلاثة أشهر إلى سنتين و بغرامة من 500 إلى 1500 دج.

-المادة 364 (القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر سنة 2006): يعاقب بالحبس لمدة ستة أشهر إلى ثلاث سنوات و بغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج المحجوز عليه، الذي يتلف أو يبدد الأشياء المحجوزة و الموضوعة تحت حراسته أو يشرع في ذلك.

و إذا كانت الأشياء المحجوزة مسلمة إلى الغير لحراستها فتكون العقوبة الحبس من سنتين إلى خمس سنوات و الغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج[1].

نستنتج من خلال ما سبق أن جريمة السرقة حظيت بالاهتمام سواء من ناحية الشريعة الإسلامية أو القانونية، و يتضح ذلك من خلال العقوبات المنصوص عليها، و على الرغم من اختلاف تصنيف أنواع السرقة في كل من الشريعة الإسلامية و القانونية إلا أنها تبقى تلك الجريمة التي يعاقب عليها الجاني مرتكب السرقة، في حين نجد إهمال في الاهتمام بدور الضحية في حدوثها و غياب القوانين و التشريعات التي تأخذ بعين الاعتبار دور الضحية في وقوع جريمة السرقة.

المبحث الثالث: دور ضحايا جريمة السرقة في حدوث الفعل الإجرامي ضدهم

المطلب الأول: دور الضحايا في حدوث جريمة السرقة ضدهم

أشارت بعض الآراء التي تناولت الدراسة العلمية لضحايا الجريمة إلى احتمال إسهام الضحية في حدوث الفعل الإجرامي، ذلك أن للضحية دورا في تحديد و صياغة شكل الفعل الإجرامي، كما يمكن أن يتخذ دورا هاما و محددا هذا الفعل. و قد تتابعت الآراء لتنقيح الفكرة السابقة التي تشير إلى تورط الضحية في حدوث الجريمة، فظهر مصطلح تحرش الضحية بالجاني الذي استخدمه " فولف جانج " 1958م، ذلك أنه قد لاحظ عند دراسته لمجموعة من الحالات (588 حالة) التي وقعت في فيلادلفيا أن القاتل و الضحية لم يكن يعرف كليهما الآخر، و قد دفعه هذا الموقف إلى استخدام المصطلح السابق ليشير إلى موقف قام فيه الضحية بشهر أو استخدام سلاح قاتل، أو كانت له المبادرة في الضربة الأولى و كان هذا الموقف قائما في 26% من الحالات التي درسها "فولف جانج" .

ثم استخدم الباحثون هذا المصطلح في دراسة صورة أخرى من الجريمة مثل السرقة و الاغتصاب، و ذلك للإشارة إلى فعل إجرامي ترجع مسؤوليته إلى الضحية و لو كان ذلك بصفة جزئية، و ذلك من حيث قيام الضحية بالمبادرة أو بتشجيع أو استثارة السلوك الإجرامي لدى المذنب، ذلك أن الضحايا في بعض الجرائم ضد الممتلكات قد يسهمون في تهيئة الفرصة لارتكاب السلوك الإجرامي و ذلك بالإهمال في المحافظة على أموالهم أو بعرض ممتلكاتهم ذات القيمة العالية بطريقة مثيرة تغري من لديهم استعداد للسرقة من الجناة.

[1]- أحسن، بوسقيعة. مرجع سابق. ص ص188-195.

و قد قامت محاولات لإلقاء الضوء على الدور الذي يقوم به الضحايا في عمليات تبرير السلوك الإجرامي و تسويغه لدى المجرم، ذلك أن لدوافع الجريمة و مبرراتها و تسويغها من جانب المجرم عناصر ترتبط ببعضها في الموقف الإجرامي، كما أن لها دورا سببيا هاما في حدوث الجريمة، كما أن تبرير السلوك الإجرامي و تسويغه من جانب المجرم مثلهما مثل الدوافع إلى الجريمة لديه يحدثان أحيانا قبل ارتكاب الجريمة ونظرا لأن اختيار هدف السلوك الإجرامي لا يتم عشوائيا في بعض صور هذا السلوك، فإن هناك محاولات قامت لتحديد

عملية انتقاء الضحايا، و الصور التي تشكل فيها هذه العمليات، و أثر الخصائص المميزة لبعض الضحايا من الأفراد و الجماعات في هذه العملية[1].

و في رأي بعض علماء علم الضحايا أن بعض الناس يهملون إهمالا شديدا و يتصرفون بقدر من اللامبالاة تتجاوز حد المعقول، و أنهم يهملون أنفسهم و أسرهم و أموالهم، و بعضهم يحرض الآخرين على ارتكاب الجريمة بإثارة غرائزهم الفطرية و استفزازهم عن قصد أو عن إهمال[2] .

كما هو الحال بالنسبة للذين يتعرضون لجريمة السرقة، حيث يدفع إهمال بعض الضحايا لأموالهم و ممتلكاتهم إما عن قصد لإغراء الجاني أو عن غير قصد كالنسيان أو اللامبالات و الإهمال إلى إثارة الغرائز الفطرية للجناة الذين تتوفر فيهم الدافعية لارتكاب جريمة السرقة.

المطلب الثاني: توفر الهدف المناسب

تساعد الضحية في بعض الأحيان في توفير الفرصة الملائمة، من خلال التقصير أو الإهمال و عدم الاكتراث في ارتكاب المجرم لجريمته، وذلك من خلال وضع الأشياء الثمينة في أماكن مكشوفة و في متناول الجميع، مما يزيد من فرصة تعرضها للسرقة، وتلعب عوامل مثل حجم و وزن و قيمة الأشياء دورا هاما في تسهيل مهمة الجناة.

و تبين الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة حول هذا الموضوع أن السيارات و الأجهزة الالكترونية هي أكثر الأشياء عرضة للسرقة، حيث بلغت نسبة المسروقات من السيارات و قطع الغيار عام 1976 ما قيمته 26,44 دولار لكل 100 دولار مبيعات، في حين بلغت 6,82 دولارات لكل 100 دولار مبيعات بالنسبة للأجهزة الالكترونية، و يرجع " فيلسون" Felson و " كوهن" Cohen (1979) الباحثان سبب سرقة هذه الأشياء بهذه

[1]- فاروق، بن عبد الرحمان مراد و آخرون. مرجع سابق، ص ص19- 21.

[2]- محمد، الأمين البشري. مرجع سابق، ص58.

النسب المرتفعة إذا ما قورنت بغيرها من الأشياء المسروقة إلى قيمتها الكبرى و سهولة نقلها و سرعة التخلص منها بالبيع.

و لابد عند البحث في موضوع ملائمة الهدف، من التعرض لنقطتين هامتين أولهما تتعلق بأنواع الهدف و ثانيتهما بخصائصه و صفاته.

أولا:أنواع الهدف

توجد ثلاثة أنواع من الأهداف التي يمكن أن تكون عرضة للأفعال الإجرامية أكثر من غيرها.

1_ الأهداف التجارية: إذا كانت الجهود المبذولة في منع وقوع الجريمة، أي الإجراءات الأمنية الوقائية ليست في المستوى المطلوب و ذلك بسبب عدم توفر وسائل منع وقوع الجريمة مثل أجراس الإنذار، خزانات حديدية، رجال أمن مختصين مسلحين، أجهزة الكترونية خاصة باكتشاف السرقة من المحلات التجارية. أضف إلى ذلك وجود بعض العوامل المساعدة في حدوث الجريمة، مثل تأخر ساعات العمل في أوقات يبدأ فيها النشاط العام أو يكاد يتوقف، عدم وجود العدد الكافي من العاملين مما يتناسب و حجم العمل، و مكان أو موقع المحل التجاري و نوع الحي أو الجيرة التي يقع فيها.

إن من شان هذه العوامل مجتمعة أن تؤدي إلى زيادة فرص وقوع الجرائم إذا استهين بها، خصوصا في المناطق الحضرية التي أصبحت تعاني من ضعف في الضوابط الاجتماعية غير الرسمية، نظرا لطبيعة و نوعية الحياة الحضرية، التي أسهمت في زيادة فرص ارتكاب الإجرام[1].

2_ الأهداف المنزلية: يمكن أن تكون المنازل عرضة للسرقة على سبيل المثال و مرغوبة من المجرمين، إذا اشتملت على موجودات ثمينة، مغرية، لأنها تستهوي المجرم دون سواها، و يمكن أن يلعب عدم توفر الوسائل الكافية الكفيلة بحماية المنزل دورا هاما في وقوع الجريمة، مثال ذلك الأقفال الضعيفة، و الأبواب سهلة الاختراق أو الكسر بحيث تكون غير آمنة، خلو المنزل من السكان كون المنزل شقة عمارة سكنية غير آهلة بالسكان، و لا تتوفر فيها الاحتياجات الأمنية الكافية أو الملائمة.

و دراسة " كوهن" و " فيلسون" تؤكد بعض الفرضيات الخاصة بهذه الموضوعات، فقد وجدا في دراستهما بأن المنازل المأهولة بالسكان أقل تعرضا لجرائم السرقة من تلك المنازل غير المأهولة.

3_ الأهداف الفردية: ترتبط هذه النقطة بسابقتها على اعتبار أن الضحية يمكن أن تساهم في وقوع الجريمة، من خلال تهيئة الفرصة الملائمة لارتكاب الجاني لفعله الإجرامي و هناك عوامل متعددة تلعب دورا في تسهيل

[1]- فاروق، بن عبد الرحمان مراد و آخرون. مرجع سابق، ص ص120 – 121.

مهمة المجرم، مثل مكان وقوع الحادث، على سبيل المثال، فقد دلت نتائج الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع على أن معدل جرائم النهب و السطو في أمريكا مثلا و التي وقعت في الشارع العام كانت أكثر بـ 350 مرة من مثيلاتها التي وقعت في البيوت، و يمكن أن يقال نفس الشيء عن السيارات المسروقة الواقفة في الشوارع العامة، أو الكراجات و الساحات و المدارس أثناء وقوع الجريمة، حيث بلغت نسبتها أربعة أضعاف تلك المسروقة من أماكن أخرى.

ثانيا:خصائص الهدف

توجد مجموعة من الخصائص التي يتصف بها الهدف و التي يمكن أن تكون عاملا مساعدا في ارتكاب الفعل الإجرامي.

1_ **النوع**: قد يتردد الجاني كثيرا قبل الإقدام على ارتكاب جريمته، إذا اكتشف بأن الضحية ذكر، نظرا لأنه يعتقد في قرارة نفسه بأن المرأة ضعيفة و لا يمكن أن تدافع عن نفسها إذا هوجمت، سواء أكان ذلك في حالة السرقة، أو أي جريمة أخرى، أضف إلى ذلك كونها أنثى يمكن أن تكون هدفا سهلا للسرقة، نظرا لأنها تحمل حقيبة يمكن أن تكون مصدر إغراء للمجرم و هذا ما يجعلها مختلفة عن الذكر.

2_ **العمر**: يمكن أن يلعب عمر الضحية دورا في وقوع الجريمة، و خصوصا إذا كانت الضحية في سن تستطيع معها أن تدرك أهمية الإجراءات الوقائية التي يجب اتخاذها لمنع وقوع الجريمة و يمكن أن يتم ذلك، من خلال العمل على تجنب الظهور في ظروف و أماكن تسمح للجاني باستغلالها لكون الضحية من فئة سن معينة لا يستطيع معها أن يقاومه أو يتقي شر عدوانه سواء أكان صغيرا في السن، ذكرا كان أو أنثى أم كبيرا في السن، رجلا كان أو امرأة. و تبين الدراسات التي أجريت حول موضوع ربط فئات العمر بأنواع مختلفة، أن فئة الأعمار من 12-24 تحظى بأعلى نسب الضحايا في مجال جرائم الاغتصاب و السرقة و الاعتداء.

3_ **الطبقة الاجتماعية**: يرتبط احتلال الفرد لمكانة اجتماعية معينة بواقع اقتصادي معين، مما يؤثر بدوره على بعض الفئات المحرومة في المجتمع، و التي لديها الاستعداد للانحراف لارتكاب الجريمة، و ليس هناك شك في أن أكثر الفئات تعرضا لخطر الوقوع في الانحراف و ارتكاب الأفعال الإجرامية كالسرقة، هي الفئات التي تعاني من حرمان شديد في جانب إشباع حاجاتها الضرورية، مما يجعلها تقع فريسة سهلة للجريمة إذ ليس أمامها سوى اللجوء إلى السبل غير المشروعة لإشباع تلك الحاجات، و يمكن أن تكون الفئات الغنية في المجتمع هدفا للجريمة إذا هي ساعدت في إيجاد الظروف المواتية لارتكابها، وذلك من خلال عدم الحرص و اللامبالاة و عدم

اتخاذ الإجراءات و الاحتياطات الكفيلة بالمحافظة على ممتلكاتها و أموالها مما يتيح الفرصة لمن تسول له نفسه بارتكاب الجريمة إلى الإقدام على ارتكاب جريمة السرقة[1].

ثالثا: غياب مصدر الحماية

يلعب غياب مصدر الحماية سواء أكان ماديا أو غير مادي دورا هاما في وقوع الجريمة، فقد دلت الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على أن مرتكبي جرائم السرقة، بشكل خاص يفضلون ارتكاب جرائمهم في المناطق التي تفتقد إلى أساليب الحماية الضرورية أو الكافية، و تلعب نوعية العلاقات الاجتماعية التي تربط السكان و النشاطات التي يقومون بها دورا هاما و أساسيا في منع وقوع الجريمة، إذ قد يتردد المجرم كثيرا قبل الإقدام على ارتكاب جريمته في مكان فيه نشاط، و فيه أساليب حماية يمكن أن تحول دون قيام المجرم بتنفيذ مهمته بسهولة[2].

و منه نستخلص أن وقوع جريمة السرقة يرتبط بالضحية و مدى إسهامها في وقوع الجريمة من خلال خصائصها، سلوكاتها، أماكن تواجدها، غياب التدابير الوقائية، إضافة إلى مدى توفر الأهداف التي يسعى الجناة الحصول عليها، كما أن الجاني قد لا يقبل على ارتكاب السرقة إلا إذا ساهمت الضحية في ذلك.

المطلب الثالث: أنواع و تصنيف العلاقات الاجتماعية

أولا:أنواع العلاقات الاجتماعية

من أهم أنواع العلاقات الاجتماعية ما يلي:

1_ العلاقات الاجتماعية الجوارية: يعرف الأستاذ الفرنسي " ديمون كوريت " التجاور بأنه: « إقامة السكان بعضهم قرب بعض، و هؤلاء السكان غالبا ما يتعاشرون و يتزاورون و يتعاونون فيما بينهم ». و يشترك الجيران بعضهم مع بعض في أفراحهم و أحزانهم، لذلك اعتبرت علاقة الجار بجاره واجبا مقدسا لاسيما عن الشعوب العربية الإسلامية، من خلال قيام الجار برعاية جاره في حالة غيابه و في الوقت الحالي أصبحت علاقة الجوار قليلة جدا فقد لا يشاهد الجار جاره فترة طويلة بسبب الانشغال الدائم و كثرة الالتزامات الاجتماعية سواء بالنسبة للمرأة أو الرجل.

[1]- المرجع السابق، ص ص119- 127.

[2]- نفس المرجع، ص ص128- 129.

2_ **العلاقات الاجتماعية الأسرية:** يقصد بها تلك العلاقات التي تقوم بين أدوار الزوج و الزوجة و الأبناء، و يقصد بها أيضا طبيعة الاتصالات و التفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة الذين يقيمون في منزل واحد ومن ذلك العلاقة التي تقع بين الزوج و الزوجة و بين الأبناء أنفسهم[1].

3_ **علاقة الصداقة:** و يقصد بها تلك العلاقات التي تنشأ بين الأفراد و الجماعات التي تتشابه في التفكير و الميول و الاتجاهات و المصالح الفردية، و تظهر كذلك علاقات الصداقة بين الفئات العمرية المتقاربة و بين الأفراد الذين يعملون في مهن متشابهة أو مهنة واحدة، و يعتبر هؤلاء الأفراد أن الصداقة جزء من ذاتهم حيث يشارك الأصدقاء بعضهم البعض في مشاكلهم و أفراحهم و أحزانهم[2].

4_ **علاقة العمل:** هي العلاقات التي تنشأ و تنمو بسبب الاستخدام و هي تشمل تبعا لذلك العلاقات بين العمال و بعضهم البعض و بينهم و بين رؤسائهم أو مديرهم، و كذا علاقتهم بالمنشأة التي تستخدمهم، كما تشمل بمعناها الواسع العلاقات بين إدارات المنشأة و نقابات العمال و بين أصحاب العمل و الهيئات و الحكومة[3].

ثانيا: تصنيف العلاقات الاجتماعية

علاقة اجتماعية وقتية: و هذه العلاقات لها وقت معين بحيث تبدأ و تنتهي مع الحدث الذي يحقق هذه العلاقة و من أمثلة هذه العلاقة التحية العابرة في الطريق أو العلاقة بين البائع و المشتري[4].

علاقة اجتماعية طويلة الأجل: و هي نموذج التفاعل المتبادل الذي يستمر فترة معينة من الزمن و يؤدي إلى ظهور مجموعة توقعات اجتماعية ثابتة، و تعتبر علاقة الدور المتبادل بين الزوجة و الزوج أمثلة لمثل هذه العلاقات.

علاقة اجتماعية محدودة: نموذج للتفاعل الاجتماعي بين شخصين أو أكثر و يمثل هذا النموذج البسيط وحدة من وحدات التحليل السوسيولوجية، كما أنه ينطوي على الاتصال الهادف و المعرفة المسبقة بسلوك الشخص الآخر[5].

و منه نستخلص أن العلاقات الاجتماعية على اختلاف أنواعها و تصنيفاتها قد تدفع ببعض الأفراد إلى الوقوع ضحايا لجريمة السرقة، وذلك من خلال استغلال الجناة للعلاقة التي تربطهم بالضحية لمعرفتهم المسبقة بخصائصه و أنشطته اليومية.

---

[1]- عبد القادر، القصير. الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري و الأسري. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1999، ص180.

[2]- حسن، محمد غامرين. ثقافة الفقر: دراسة في أنثروبولوجيا التنمية الحضرية. الإسكندرية: المركز لعربي للنشر و التوزيع، ص 207.

[3]- زكي، أحمد بدوي. مرجع سابق، ص238.

[4]- فاروق، العادلي. علم الاجتماع العام. ط2. جدة: دار زهران، 1994، ص263.

[5]- غيث، محمد عاطف. قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992، ص437.

الفصل الخامس: الإطار الميداني للدراسة

المبحث الأول: عرض و تحليل الحالات

المطلب الأول: عرض الحالات و تحليلها

المطلب الثاني: عرض خصائص أفراد العينة

مناقشة نتائج الدراسة

الاستنتاجات العامة للدراسة

خاتمة

قائمة المراجع

المبحث الأول: عرض و تحليل الحالات

يعتبر الضحية أحد العناصر المكونة للجريمة، و الذي يعد محور دراستنا، و ذلك بدراسة دوره في وقوع جريمة السرقة من خلال عرض الحالات و تحليلها، و كذلك عرض خصائص أفراد العينة و ذلك بالانطلاق من الفرضيات التالية:

1- للعلاقات الاجتماعية التي تربط الضحية بالجاني دور في حدوث جريمة السرقة.

2- يؤدي غياب التدابير الوقائية من طرف الضحية إلى حدوث جريمة السرقة ضدهم.

المطلب الأول:عرض الحالات و تحليلها

الحالة رقم 01 :

- **الأشياء المسروقة:** هاتف نقال مزود بشريحة للمتعامل جيزي.
- **مكان وقوع السرقة:** داخل السيارة.
- **الضحية:** يبلغ من العمر 29 سنة – تاجر.
- **الجاني:** يبلغ من العمر 28 سنة - عاطل عن العمل.

عرض الحالة:

بينما كان الضحية متواجدا بالسوق اليومي للخضر و الفواكه عند حوالي الساعة الحادية عشر صباحا (11:00)، ترجل من السيارة من أجل التبضع تاركا أبوابها غير مغلقة بإحكام، و عند عودة الضحية إلى السيارة لم يعثر على هاتفه النقال من نوع " سامسونغ "، أسود اللون والذي به شريحة للمتعامل جيزي.

تحليل الحالة رقم 01 :

من خلال عرض الحالة يتضح لنا أن تعرض الضحية لجريمة السرقة يرجع إلى تواجده في الفترة الصباحية بالسوق اليومي للخضر و الفواكه الذي يعد ضمن الأنشطة الروتينية للضحية كونه تاجرا، كما أنه من المعروف أن السوق اليومي للخضر و الفواكه يعد من الأماكن العامة التي يكثر فيها الجناة الذين تتوفر فيهم الدافعية للسرقة، لمعرفتهم المسبقة أن مثل هذه الأماكن يتواجد بها التجار الذين يتميزون باليسر المادي؛ بالتالي توفر الأهداف التي يسعون الحصول عليها.

في حالتنا هذه يعد ترجل الضحية من سيارته تاركا هاتفه النقال على لوحة القيادة من السلوكات التي سهلت على الجاني ملاحظة الهاتف النقال و اعتباره هدفا مناسبا يسهل الحصول عليه دون جهد، خاصة وأن الضحية لم يغلق أبواب السيارة بإحكام؛ مما يشير لنا إلى إهمال الضحية و عدم اتخاذه للتدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكاته.

فحسب نظرية الأنشطة الروتينية فإن توفر في نفس الزمان و المكان هدف مناسب و جاني مستعد لارتكاب الفعل الإجرامي، إضافة إلى غياب الحراسة الفعالة سواء الرسمية كأجهزة الأمن و غير الرسمية ساهم في وقوع جريمة السرقة.

كما أن تواجد الجاني في نفس المكان و الزمان من تواجد الضحية لم يكن اعتباطا، لأنه حسب نظرية الاختيار العقلاني للعالم " كلارك " فإن الجاني في هذه الحالة أصر على ارتكاب جريمة السرقة بناءا على الفائدة التي كان يتوقعها عند إقباله على الفعل الإجرامي.

الحالة رقم 02 :

- **الأشياء المسروقة:** هاتف نقال مزود بشريحة للمتعامل موبيليس، وثائق إدارية متمثلة في: رخصة السياقة - بطاقة رمادية و شهادة تأمين خاصتين بالسيارة.
- **مكان وقوع السرقة:** داخل السيارة.
- **الضحية:** يبلغ من العمر 68 سنة – عامل يومي.
- **الجاني:** يبلغ من العمر 25 سنة - عاطل عن العمل.

عرض الحالة:

عند حدود الساعة الواحدة زوالا ركن الضحية سيارته من نوع " هيونداي أكسنت " رمادية اللون، بمحاذاة المدخل الرئيسي لبوابة إحدى المستشفيات قصد زيارة مريض، تاركا نافذة السيارة مفتوحة، و في هذه الأثناء تمت مشاهدته من قبل الجاني الذي لاحظ بداخلها هاتف نقال أسود اللون، حيث قام الجاني في بداية الأمر بالتقدم نحو السيارة الثانية المركونة بجانب سيارة الضحية ليسأل صاحبها عن الساعة، إلا أنه ادعى النوم، لكن هذا الأخير سمع بعدها مباشرة باب سيارة الضحية يفتح، فظن أنه صاحبها، لأنه عندما ألقى نظرة رآه يجلس و يبحث بداخلها، لكن في هذه الأثناء كان الجاني يقوم بسرقة الهاتف النقال و الوثائق المتواجدين داخل سيارة الضحية، و عندها ترجل الشاهد من سيارته إذ بالجاني يلوذ بالفرار، حينها تأكد الشاهد أنه لص و ليس صاحب السيارة، و عند عودة الضحية أخبره الشاهد بالحادثة، فقام بتفقد أغراضه لكنه لم يجد هاتفه النقال و الوثائق الخاصة بالسيارة.

تحليل الحالة رقم 02:

يتضح لنا من خلال عرض الحالة أن الضحية تعرض لجريمة السرقة أثناء تواجده داخل المستشفى قصد زيارة مريض و الذي يعد من بين الأنشطة التي يمارسها الأفراد عند قدومهم إلى المستشفى في إطار التفاعل الاجتماعي، حيث ركن الضحية سيارته قرب بوابة المستشفى تاركا بداخلها هاتفه النقال على لوحة القيادة وزجاج نافذة السيارة مفتوحا، مما سهل على الجاني رؤيته و اعتباره هدفا مناسبا ذو قيمة مادية يسهل الحصول عليه.

كما أدى إهمال الضحية و عدم اتخاذه التدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكاته إلى قيام الجاني بعملية السرقة مستغلا بذلك غياب الحراسة الفعالة سواء الرسمية و غير الرسمية التي تمثلت في الشاهد الذي ادعى النوم، و لم ينتبه إلى أن الفرد الذي كان بداخل السيارة يعد لصا وليس الضحية، ما جعل الجاني يتمكن من الدخول إلى سيارة الضحية و يجلس بداخلها و يبحث عن أغراض لسرقتها؛ بالتالي يعد الشاهد من الحراسات غير الفعالة.

فحسب نظرية الأنشطة الروتينية فإن جريمة السرقة تقع عندما يكون الجاني و الضحية متواجدين في نفس المكان و الزمان، كما هو الحال في حالتنا هذه، أين تواجد الجاني قرب نفس المستشفى الذي تواجد به الضحية لزيارة مريض، إضافة إلى توفر عنصر الدافعية الإجرامية لدى الجاني و توفر الهدف المناسب المتمثل في هاتف نقال الضحية و أيضا غياب الحماية، ما ساهم في وقوع جريمة السرقة.

الحالة رقم 03:

- **الأشياء المسروقة:** هاتف نقال مزود بشريحة للمتعامل جيزي.
- **مكان وقوع السرقة:** في الشارع.
- **الضحية:** يبلغ من العمر 24 سنة - عامل يومي.
- **الجاني:** يبلغ من العمر 32 سنة - عاطل عن العمل.

عرض الحالة:

أثناء قيادة الضحية لسيارته تعطلت به في إحدى الأحياء، حينها ترجل من السيارة للقيام بإصلاح العطب مستعملا مصباح هاتفه النقال من نوع " سامسونغ " أسود اللون، وذلك من أجل القدرة على الرؤية الجيدة لمكان العطب، و في هذه الأثناء كان الضحية يضع هاتفه النقال على الرصيف تارة و يأخذه تارة أخرى للإضاءة، إذ به يتفاجأ باختفائه بعدما وضعه على الرصيف منشغلا بإصلاح السيارة.

كما كان يتواجد في نفس المكان الذي تتواجد فيه الضحية ثلاث أفراد شاهدو الجاني، و هو يقوم بسرقة هاتف الضحية من على الرصيف.

تحليل الحالة رقم 03:

من خلال عرض الحالة يتبين لنا أن الضحية تعرض لجريمة السرقة أثناء تواجده في الشارع، و ذلك بعد تعطل سيارته الذي يعد من بين الحوادث التي يتعرض لها الأفراد أحيانا أثناء قيادتهم للمركبات، حينها ترجل الضحية من سيارته قصد إصلاح العطب مستعملا في ذلك إضاءة هاتفه النقال للتمكن من رؤية العطب جيدا بسبب ضعف الرؤية، كما كان يضع هاتفه النقال على الرصيف أثناء الانشغال بتصليح السيارة؛ هذا السلوك أثار انتباه الجاني مما دفعه إلى الإقبال على القيام بسرقة هاتف نقال الضحية الذي اعتبره هدفا ذو قيمة مادية يسهل الحصول عليه دون جهد.

فحسب نظرية الأنشطة الروتينية يرجع وقوع جريمة السرقة إلى تواجد الضحية أثناء تعطل سيارته في نفس المكان و الزمان الذي تواجد به الجاني الذي كان مستعدا لارتكاب الفعل الإجرامي، و خاصة بعد ملاحظته للهاتف النقال الذي كان موضوعا على الرصيف و اعتباره هدفا مناسبا، مستغلا إهمال الضحية وعدم اتخاذه التدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكاته، إضافة إلى غياب الحراسة الفعالة سواء الرسمية و غير الرسمية التي تمثلت في الشهود الذين لاحظوا الجاني و هو يرتكب جريمة السرقة دون أن يقوموا بأي سلوك من شأنه منع وقوع جريمة السرقة و هذا حسب ما تم التصريح به في عرض الحالة، مما يعني وجود حراسة غير رسمية لكنها غير فعالة.

الحالة رقم 04 :

- **الأشياء المسروقة:** مبلغ مالي قدره 80000 دج (ثمانية ملايين سنتيم)- لباس رياضي (سترة- سروال) و عطور و مستلزمات الحمام.
- **مكان وقوع السرقة:** داخل المنزل.
- **الضحية:** يبلغ من العمر 32 سنة - عامل يومي- يتضح لنا من خلال البيانات الواردة في الوثائق الرسمية للحالة أن الضحية معتاد على الإجرام لكن بدون سوابق عدلية لدى الدولة.
- **الجاني:** يبلغ من العمر 23 سنة - عاطل عن العمل - صديق الضحية – يتضح لنا من خلال البيانات الواردة في الوثائق الرسمية للحالة أن الجاني متورط في عدة قضايا من السرقة و أن له سوابق عدلية لدى الدولة.

عرض الحالة:

منذ حوالي أربعة أيام قبل وقوع جريمة السرقة تلقى الضحية عدة مكالمات هاتفية من صديقه الجاني يسأله في كل مرة إن كان متواجد بالمنزل أم لا، و عندما استفسر الضحية عن سبب السؤال أخبره الجاني أنه يبحث عن شخص لكراء شقة والدته الملتصقة بشقته، و في صبيحة يوم حادثة السرقة لاحظ الضحية أن الجاني يراقب شقته و ينتظر مغادرته المكان.

عند مغادرة الضحية شقته صبيحة ذلك اليوم قام الجاني بالسرقة، و عند حوالي الساعة الحادية عشر تلقى الضحية مكالمة هاتفية من أحد الجيران مفادها أن باب مسكنه محل السرقة مفتوح، و على الفور توجه الضحية نحو منزله متفقدا غرفة النوم إلا أنه لم يعثر على مبلغ مالي قدره ثمانية ملايين سنتيم؛ كان الضحية يضعه فوق كرسي خشبي، بالإضافة إلى لباس رياضي كامل (سترة - سروال) من نوع " لاكوست " زرقاء داكن لونها بها خطوط عرضية ذات اللون الأصفر و الأحمر، إضافة إلى بعض العطور و مستلزمات الحمام، عندها أيقن الضحية أنه فعلا تعرض لجريمة السرقة.

مع العلم أن باب الشقة مصنوع من الخشب قد تم كسر قفله الداخلي عن طريق العنف، كما تتكون الشقة من ثلاث غرف و صالون و مطبخ و دورة مياه، و هي معدومة من جميع الأغراض كون الضحية يسكن برفقة شقيقه فقط، و يوجد بها فراش واحد ملقى على الأرض.

حيث تعرف الضحية على الجاني من خلال الصور التي قام الجاني بنشرها في صفحة الفيسبوك facebook الخاصة به مرتديا اللباس الرياضي الذي سرقه من شقته، إضافة إلى جملة الاتصالات السالفة الذكر التي تلقاها الضحية قبل وقوع السرقة.

كما صرح الضحية أن الجاني قام بسرقته لأنه رفض العمل لصالحه في ترويج المخدرات بعبارات " نعطيلك الزطلة بيعلي، أنت ماكش محروق عند الدولة و أنا عندي سورسي بعامين ".

تحليل الحالة رقم 04:

يتبين لنا من خلال عرض الحالة أن الجاني كانت له الدافعية للقيام بجريمة السرقة عن سبق الإصرار و الترصد، و يتضح ذلك من خلال جملة الاتصالات التي تلقاها الضحية من الجاني غرضها التأكد عما إذا كان متواجدا بالمنزل أم لا، إضافة إلى ملاحظة الضحية أن الجاني يقوم بمراقبة منزله، حيث كان هذا الأخير ينتظر الفرصة المناسبة لدخول منزل الضحية لسرقة بعض الأغراض منه، و ذلك باستغلال الفترة الصباحية التي يغادر فيها الضحية المنزل للذهاب إلى العمل الذي يعد من بين النشطة اليومية للضحية كل صباح.

فحسب نظرية الاختيار العقلاني التي يمثلها العالم " كلارك " فإن الجاني اتخذ قرار ارتكاب جريمة السرقة بناءا على المنفعة التي سيتحصل عليها و المتمثلة في الأشياء المسروقة، مستعملا بذلك العنف في كسر باب شقة الضحية كتقنية إجرامية لارتكاب السرقة، حيث اختار الجاني صديقه الضحية للدخول إلى منزله لارتكاب الفعل الإجرامي، إضافة إلى اختياره للفترة الزمنية التي يغيب فيها الضحية عن المنزل، و من خلال نظرية الأنشطة الروتينية للعالم " ماركوس فيلسون " فإن الجاني الذي كانت له الدافعية لارتكاب الفعل الإجرامي استغل عدم انتباه الجيران و قام بكسر باب شقة الضحية؛ و ذلك لتوفر في نفس الزمان و المكان من وقوع جريمة السرقة هدف مناسب إضافة إلى غياب الحراسة الفعالة.

كما يتبين لنا أيضا من خلال عرض الحالة وجود علاقة صداقة تربط بين الجاني و الضحية و الذي يدخل ضمن أسلوب حياة الضحية باعتبار أن كلاهما من معتادي الإجرام، و أن السبب الرئيسي لقيام الجاني بسرقة بعض من ممتلكات الضحية حسب ما تم التصريح به في عرض الحالة هو رفضه للعمل معه في ترويج المخدرات؛ و هو ما يوضح لنا أن علاقة الضحية بالجاني من العلاقات التي يلام عليها الضحية و المتمثلة في سوء اختيار الصديق، كما يتبين لنا أيضا تعود الضحية على ارتكاب

سلوكات إجرامية سابقة؛ هذه الخاصية جعلته عرضة لجريمة السرقة من طرف مجرم آخر، مما يعني أن اختيار الضحية لهذا النمط من الحياة و اختلاطه بغيره من المجرمين و تكوين صداقة مع بعضهم، زاد من احتمالية تعرضه لجريمة السرقة و هذا ما أكدته نظرية نمط الحياة للعالم " هندلانغ" و آخرون : « أن الفرد الذي يختار أسلوبا معينا في الحياة يختار ضمنيا مع هذا الأسلوب درجة احتمال وقوعه ضحية للجريمة ».

الحالة رقم 05 :

- **الأشياء المسروقة:** سبع قارورات من غاز البوتان.
- **مكان وقوع السرقة:** داخل المطعم.
- **الضحية:** يبلغ من العمر 43 سنة - مالك المطعم.
- **الجاني:** يبلغ من العمر 19 سنة - عامل بالمطعم.

عرض الحالة:

يتواجد بالمطعم عاملين يقومان بتنظيف المطعم كل ليلة ثم يخلدان بعدها إلى النوم، حيث يأتي صاحب المطعم كل صباح لتفقد أحواله. إلا أنه في صباح أحد الأيام توجه هذا الأخير إلى المطعم ليكتشف سرقة سبعة قارورات من غاز البوتان، و عند استفساره للعاملين أخبراه أنهما لم يسمعا أي ضجيج و لم يستيقظا، لكن عندما استفسر مالك المطعم الأفراد المتواجدين في المحيط الذي يقع فيه المطعم أخبروه أن سيارة سياحية من نوع 305 كانت مركونة أمام المطعم ليلة السرقة و لاحظوا شخصا يقوم برمي قارورات الغاز من الطابق الأول نحو الأسفل، و هو ما يبرر وجود أبواب المطعم مغلقة، الأمر الذي يؤكد أن الفاعل كان داخل المطعم.

تم التصريح فيما بعد أن أحد العاملين قام بالاتفاق مع أصدقائه على سرقة قارورات الغاز و رميها لهم من الطابق الأول للأسفل، مستغلا نوم و صغر سن العامل الثاني و كونه عاملا جديدا في المطعم و جاهلا لمحيطه.

تحليل الحالة رقم 05 :

يتضح لنا من خلال عرض الحالة أن الجاني كانت له الدافعية و الإصرار على القيام بجريمة السرقة، ويتبين ذلك من خلال اتفاق أحد العاملين رفقة أصدقائه للقيام بسرقة قارورات الغاز من المطعم الذي يعمل فيه، و هو فعلا ما تم ملاحظته ليلة وقوع جريمة السرقة من طرف الشهود الذين تواجدوا في نفس المكان الذي يقع فيه المطعم و هذا ما تم التصريح به في عرض الحالة، و تعتبر هذه المسروقات من الأهداف ذات القيمة المادية التي سعى الجاني إلى الحصول عليها معتبرا في نظره أن سرقة بعضا من قارورات الغاز لن يؤثر على المستوى المادي للضحية.

فحسب نظرية الاختيار العقلاني فإن الجاني قد استعد للقيام بعملية السرقة رفقة أصدقائه محددا مكان ارتكاب جريمة السرقة الذي تمثل في المطعم الذي يعمل به و محددا الفترة الزمنية التي تمثلت في الفترة المسائية التي يكون فيها الضحية غائبا و الذي يتميز باليسر من الناحية المادية، معتمدا في ذلك على تقنية إجرامية و هي رمي قارورات الغاز من أعلى المطعم للأسفل و تحميلها داخل السيارة مباشرة.

فمن خلال نظرية الأنشطة الروتينية فإن وقوع جريمة السرقة يرجع إلى توفر في نفس الزمان و المكان جاني مستعد للإجرام، و توفر الهدف المناسب إضافة إلى غياب الحراسة الفعالة كالشهود الذين لاحظوا عملية السرقة و لم يتخذوا أي إجراء لمنع حدوثها و هذا حسب ما تم التصريح به في عرض الحالة.

كما يتضح لنا أيضا من خلال عرض الحالة استغلال الجاني ثقة الضحية المبنية على الإخلاص في العمل و حراسة المطعم و أمنه في ذات الوقت، بما أنه يبيت فيه، والذي تربطه بالضحية علاقة عمل التي تعد من العلاقات الاجتماعية التي يلام عليها المتمثلة في سوء اختيار العامل المناسب و المخلص لعمله، و هو ما يدخل ضمن نمط الحياة الذي اختاره الضحية و الذي جعله عرضة لجريمة السرقة، حيث ترى نظرية نمط الحياة في هذا الصدد " أن اختلاط الأفراد ببعضهم البعض و اختيارهم لأسلوب معين من الحياة يزيد ضمنيا من احتمالية وقوعهم ضحايا للجريمة "؛ بالتالي فإن اختلاط الضحية بالجاني في إطار العمل مكن الجاني من التعرف على خصائص الضحية و أنشطته اليومية التي دفعته إلى الوقوع ضحية لجريمة السرقة.

الحالة رقم 06 :

- **الأشياء المسروقة:** مبلغ مالي قدره 400.000.00 دج مجزئة إلى أوراق نقدية من فئة 1000 و 2000 دج، و مبلغ مالي بالعملة الصعبة 200 أورو مجزئة على ورقتين من فئة 100 أورو، و كذا ربعين دينار تونسية مجزئة إلى أوراق نقدية 01 من فئة 20 دينار تونسية و ورقتين من فئة 10 دينار تونسية، جهاز كومبيوتر محمول من نوع HUAWEI yoth 2 غير مزودة بأي شريحة للهاتف النقال.
- **مكان وقوع السرقة:** داخل المنزل.
- **الضحية:** يبلغ من العمر 45 سنة - موظف.
- **الجاني:** يبلغ من العمر 19 سنة - عاطل عن العمل - جار الضحية.

عرض الحالة:

عندما كان الضحية متواجدا بالمنزل العائلي من أجل تلقي العزاء في وفاة والدته و ترك منزله شاغرا من الساعة التاسعة صباحا حتى عودته إليه في حدود الواحدة زوالا، في هذه الفترة الزمنية انتهز الفاعل الفرصة و قام بسرقة الأشياء السالفة الذكر، حيث ورد في تصريح الضحية ما يلي: " أؤكد لكم أنني غادرت منزلي في حدود الساعة التاسعة صباحا من نفس يوم جنازة والدتي، وعدت في حدود الساعة الواحدة زوالا من نفس اليوم، وعند محاولتي الدخول إلى المنزل من الباب الرئيسي وجدت هذا الأخير مغلقا بإحكام من الداخل و بعد توغلي إلى البيت سالكا منفذا آخر اكتشفت أن الباب الرئيسي كان مغلقا بإحكام بواسطة قطعة خشبية طولها حوالي مترين، و مغلاق حديدي خاص بالباب، بعدها مباشرة صعدت مسرعا إلى غرفتي الخاصة قصد تفقد وثائقي الشخصية و أموالي التي كانت بداخل إحدى الحقائب الخاصة فوق خزانة غرفة نومي، هنا وجدت أغراضي مبعثرة في كل أنحاء الغرفة، و بعد تفقدها اكتشفت أنني تعرضت للسرقة " .

كما صرح الضحية أيضا قائلا: " حقيقة عند تفقدي لأبواب منزلي لم أجد أي أثر للتخريب أو الكسر على مستواها، إذ قد يكون الفاعل تسلل إلى المنزل من فوق الجدار المحيط بسلالم المنزل المتواجد فوق سطح الطابق الأول لكونه بدون سقف ".

كما ورد في تصريح الضحية أيضا عثوره على حلقة حديدية بها خمسة مفاتيح و التي تبين أنها تعود إلى منزل جيران الضحية الذي يفصل بينهما منزل شاغر مستغل من طرف أحد النوادي الرياضية التابعة للبلدية. و الذي أكد فيه مسير النادي أن قفل باب المدخل الرئيسي يسهل فتحه و بإمكان أي مفتاح فتحه، و هذا ما يرجح استغلال الجاني لذات المدخل للتسلسل إلى مسكن الضحية الذي لا يفصله عنه سوى جدار علوه حوالي ثلاثة أمتار.

كما عثر الفريق المكلف بالتحقيق المتمثل في مصالح الشرطة القضائية عند صعودهم إلى سطح منزل الضحية وجدوا بالجدار المحاذي للمسكن الشاغر و المستغل من طرف النادي الرياضي كرسي ملفوف بقماش بجانب الحائط من الجهة المطلة للمنزل السالف الذكر، ما يرجح استغلاله من طرف الجاني في الدخول و الخروج لمنزل الضحية، إضافة إلى أنه عند معاينتهم للمنزل المستأجر للنادي الرياضي وجدوا السلم الذي تم استغلاله للتسلق إلى داخل منزل الضحية.

تم التعرف على الجاني الذي هو جار الضحية من خلال المفاتيح التي عثر عليها الضحية في غرفة نومه التي وقعت من الجاني، إضافة إلى آثار حذاء الجاني الملطخة بالاسمنت التي وجدوها على أرضية قاعة استقبال منزل الضحية و المطابقة لحذاء الجاني تماما.

تحليل الحالة رقم 06 :

يتضح لنا من خلال عرض الحالة تعرض الضحية لجريمة السرقة من خلال سرقة الأشياء السالفة الذكر التي تشير قيمتها إلى تميز الضحية باليسر من الناحية المادية، ما جعل الجاني يختاره كضحية و يستهدف الأشياء التي يملكها داخل منزله، خاصة و أن الضحية يقيم في نفس الحي الذي يقيم فيه الجاني الذي تجمع بينهما علاقة الجيرة، و التي مكنت الجاني من التعرف على خصائص الضحية، إضافة إلى إمكانية تعرفه على النشاطات التي يقوم بها؛ ما يعني أن أسلوب الحياة الذي يعيشه الضحية المتمثل في الحي الذي يقيم به و يسره المادي و نوعية العلاقة التي تربطه بالجاني جعله هدفا لجريمة السرقة، حيث ترى نظرية نمط الحياة أن أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد في حياته يجعله عرضة للجريمة، ففي اليوم الذي وقعت فيه السرقة استغل الجاني الظرف الطارئ للضحية الذي تمثل في وفاة والدته و مغادرته المنزل للقيام بواجب العزاء، الذي يدخل في إطار التفاعل الاجتماعي للضحية؛ بالتالي يبقى المنزل شاغرا و هي الفرصة المناسبة للقيام بعملية السرقة، فحسب نظرية الأنشطة الروتينية للعالم " فيلسون" فإن وقوع جريمة السرقة يرجع إلى توفر في نفس الزمان و المكان جاني مستعد للإجرام، و توفر الهدف المناسب، إضافة إلى غياب الحراسة الفعالة.

كما يتضح لنا من خلال عرض الحالة أن منزل الضحية لم يكن محاطا بالحماية الكافية من ناحية الجدران المحيطة به، كما لم يكن يتواجد في أحد الجدران المحيطة بالسلالم سقف يحمي المنزل من دخول الجناة أو الغرباء إليه، إضافة إلى أن منزل الضحية يجاوره مسكن شاغر الذي تمثل في النادي الرياضي الذي كان خاليا من اللاعبين و لم يكن يتواجد به حارس يقوم بحراسته في ذلك اليوم، ما ساعد الجاني على استغلاله للدخول إلى منزل الضحية، فحسب نظرية الاختيار العقلاني للعالم " كلارك " فإن الجاني اختار زمان و مكان و نوع الضحية لارتكاب جريمة السرقة معتمدا على تقنية إجرامية تمثلت في الدخول إلى منزل الضحية عبر النادي الرياضي الذي تواجد بداخله كرسي سهل على الجاني الصعود على الجدار و الدخول لمنزل الضحية، ما يعني استغلال الجاني إهمال الضحية و الذي يتبين أيضا من خلال عثور الشرطة القضائية على أقفال أبواب منزل الضحية سليمة.

الحالة رقم 07:

- **الأشياء المسروقة:** مركبة بجميع وثائقها من نوع بيجو 207 رمادية اللون - جهاز كمبيوتر أحدهما من نوع سامسونغ، و هاتفين نقالين من نوع سوني إيركسون و شريحتين للمتعامل الهاتف النقال جيزي و سلسلتين من المعدن الأصفر و مبلغ مالي قدره 15000 دج، إضافة إلى ساعة يدوية.
- **مكان وقوع السرقة:** داخل المنزل.
- **الضحية الأولى:** و هو الزوج؛ الذي يبلغ من العمر 49 سنة - أستاذ بالتكوين المهني.
- **الضحية الثانية:** و هي الزوجة؛ التي تبلغ من العمر 39 سنة - أستاذة بالتكوين المهني.
- **الجناة:** مجموعة مكونة من 05 أفراد يتصف كل منهم بما يلي:

-الجاني الأول: يبلغ من العمر 21 سنة - عاطل عن العمل - جار الضحية.

الجاني الثاني: يبلغ من العمر 24 سنة – لحام.

الجاني الثالث: يبلغ من العمر 25 سنة – عامل يومي.

الجاني الرابع: يبلغ من العمر 29 سنة – عاطل عن العمل.

الجاني الخامس: يبلغ من العمر 25 سنة – عاطل عن العمل.

عرض الحالة:

على الساعة الخامسة و الربع صباحا بينما كان الزوجين نائمان، سمعت الزوجة صوتا بالمطبخ فأيقظت زوجها للمرة الأولى إلا أنه لم يكترث، ثم بقيت تتبع مصدر الصوت الآتي من باب الفناء المؤدي إلى الغرف يتم فتحه، حينها أيقظت زوجها للمرة الثانية، أين توجه مباشرة نحو مصدر الصوت لتسمعه يصرخ بعبارة " واشراكم ديرو هنا؟ " لتقوم الزوجة حينها من مكانها و تطل من الباب، لتجد ثلاثة أشخاص ينقضون على زوجها، فبدأت بالصراخ، فقال لها أحد الجناة بعبارة " ماجيناش باش نذبحوكم، جينا باه ندو الدراهم و الذهب برك " و في تلك اللحظة قام ولديها بالصراخ، ليطلب منها الجاني الذي

كان برفقتها إسكاتهما، فطلبت منه الضحية إخفاء السكين لتخبر ولديها أنه من عمال سونلغاز جاؤوا لإصلاح العطب، حينها امتثل الجاني لرغبتها و قام بطي السكين.

كما صرحت الزوجة أنها لم ترى زوجها إلا و الفاعلين يدخلونه غرفة النوم التي كانت متواجدة بها و هو مغطى الرأس ليقوموا بتفتيش الخزانة، حيث قام أحدهما بمسكها من شعرها و فتح السكين مهددا إياها بإرشادهم مكان المال و الذهب، فأجابته أنها لا تملك أي شيء، و بعد ضغطه عليها سلمته سلسلتين من الذهب و ساعة بيضاء و مبلغ مالي قدره 15000 دج من داخل الخزانة، ليسألها عن مفتاح المركبة فسلمته إياه من داخل الخزانة ثم غادروا بالمسروقات على متن سيارة الضحيتين.

عند معاينة مسكن الضحيتين من طرف مصالح الأمن لم يعثروا على آثار للكسر لأن الفاعلين دخلوا للمنزل عن طريق تسلق الجدار الخارجي، و عند التحقيق مع الضحيتين استطاع الزوجين أن يقوما بوصف الجناة و الذي تبين من خلال الوصف أن هؤلاء المجرمين هم من معتادي الإجرام، كما تعرفت الزوجة على سكين أحد الجناة الذي كان يستعمله كسكين تارة و كمصباح تارة أخرى، إضافة إلى تعرفها على الوشاح الذي تم عرضه عليها من قبل مصالح الأمن و الذي كان الفاعل يضعه على رأسه.

عند التحقيق مع أحد جيران الضحية صرح بأن ابن أخاه كان يترصد منزل الضحية قبل وقوع السرقة، و أن إبن أخيه من معتادي الإجرام، و أيضا من معتادي التجول بالحي الذي وقعت به السرقة و أن له سرقات كثيرة.

تحليل الحالة رقم 07 :

من خلال عرض الحالة يتضح لنا تعرض الضحيتين لجريمة السرقة لتميزهما باليسر المادي الذي يظهر من خلال قيمة الأشياء المسروقة، كما يتبين لنا أن جريمة السرقة ارتكبت من طرف مجموعة من الأفراد أحدهم تربطه بالضحيتين علاقة الجيرة التي من خلالها قام باستهدافهما لمعرفته المسبقة بخصائصهما المادية التي تعتبر هدفا جاذبا للجناة، إضافة إلى سهولة تعرفه على نشاطاتهما اليومية لكونه يقيم في الحي الذي يتواجد به منزل الضحيتين؛ بالتالي فإن نمط حياة الضحيتين المتمثل في يسرهما المادي و علاقة الجيرة التي تربطهما بالجاني و احتكاكهم ببعضهم البعض أو تعرض الضحيتين للجاني، جعل منهما عرضة لجريمة السرقة، حيث ترى نظرية نمط الحياة في هذا الصدد أن طبيعة الحياة التي يعيشها الفرد تجعله عرضة للجريمة.

فحسب نظرية الاختيار العقلاني فإن الجاني قام رفقة أصدقائه باختيار منزل الضحيتين لارتكاب جريمة السرقة، إضافة إلى اختيارهم فترة الصباح الباكر الذي يكون فيه الضحيتين نائمين معتمدين في ذلك على تقنية تسلق الجدار للدخول إلى منزل الضحية إضافة إلى استعمال المصابيح اليدوية للتمكن من الرؤية في الظلام، لأنهم لم يقوموا باستعمال أضواء المنزل كي لا يثيروا الانتباه، كما قاموا أيضا بتغطية وجوههم لكي لا يتمكن الضحيتين في حالة انتباههما إلى التعرف عليهم، و كل ذلك من أجل حصول الجناة على الفائدة.

و من خلال نظرية الأنشطة الروتينية فإن الجناة كان لهم الاستعداد المسبق للقيام بعملية السرقة، مستغلين إهمال الضحيتين في حماية منزلهما و عدم اتخاذهما للتدابير الوقائية، أي غياب الحراسة الفعالة، إضافة إلى توفر الهدف المناسب مما أدى إلى وقوع جريمة السرقة.

الحالة رقم 08:

- **الأشياء المسروقة:** هواتف نقالة.
- **مكان وقوع السرقة:** داخل السيارة.
- **الضحية:** يبلغ من العمر 25 سنة – فلاح – الساكن بدولة تونس و الحامل للجنسية التونسية.
- **خال الضحية:** يبلغ من العمر 62 سنة – فلاح – الساكن بدولة تونس و الحامل للجنسية التونسية.
- **الجاني:** يبلغ من العمر 29 سنة – عاطل عن العمل – الساكن بدولة الجزائر – جزائري الجنسية.

عرض الحالة:

على الساعة الثانية زوالا قدم الضحية رفقة خاله إلى المدينة على متن سيارة من نوع " رونو سيمبول " بغرض شراء بعض قطع الغيار الخاصة بآلة الحفر اليدوية غير المتواجدة بدولة تونس، و عند وصولهما إلى المدينة التي يتواجد بها العتاد الذي يرغبان بشرائه، قام الضحية بركن السيارة أمام أحد المحلات التجارية و الترجل منها، إذ بأحد الأفراد يتقدم نحوه و يخبره بأنه منذ عام و نصف تقريبا اشترى منه هاتفين نقالين غير أصليين طالبا منه إعادة نقوده إليه، و في هذه الأثناء تدخل خال الضحية ليستفسر عن الأمر، لكن كل من الضحية و خاله رفضا الانصياع لكلام الشاب و حاولا التهرب منه، حينئذ ذهب الضحية لأحد المحلات التجارية لشراء قارورة الماء و تناول سيجارة، بينما خال الضحية عاد لركوب السيارة، لكن الشاب الذي تم الاحتيال عليه سابقا انزعج منهما و ثار غضبه فقام حينها بسرقة العلبة التي وضعها الضحية على لوحة قيادة السيارة و التي يتواجد بداخلها هواتف نقالة، مستغلا نوافذ السيارة المفتوحة، ثم توجه مسرعا نحو المنزل، و في تلك اللحظة قام خال الضحية بالصراخ " سارق، سارق .." إلا أنه لم يستطع اللحاق به كونه كبير في السن، فسمعه الضحية لكن دون جدوى، أين لاذ الجاني بالفرار وسط حشد من الناس.

تحليل الحالة رقم 08 :

يتضح لنا من خلال عرض الحالة أن الضحية تعرض لجريمة السرقة من داخل السيارة و ذلك أثناء تواجده في الشارع، حيث قام حينها الضحية بالترجل من السيارة التي كان يتواجد بداخلها علبة الهواتف النقالة موضوعة على لوحة القيادة و زجاج نافذة السيارة مفتوحا؛ ما سهل على الجاني رؤيتها و القيام بسرقتها؛ و الذي يشير لنا إلى إهمال الضحية و عدم اتخاذه التدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكاته، حيث سعى الجاني إلى الحصول على الفائدة المتمثلة في الهواتف النقالة بعدما تم الاحتيال عليه من طرف الضحية نفسه قبل عام ونصف تقريبا، في تلك الفترة كان الضحية جانيا و كان الجاني بمثابة الضحية؛ و الذي يطلق عليه " فون هانتنغ " في تصنيفه لضحايا الجريمة " بالمجرم الضحية " الذي يعني أن يكون الضحية مجرما في وقت مضى و بعدها يصبح ضحية في وقت لاحق نتيجة ظروف دفعته لذلك، كما هو الحال بالنسبة لحالتنا هذه، حيث حاول الضحية قبل فترة من الزمن الاحتيال على الجاني و بيعه لهاتفين نقالين غير أصليين و الذي كانت تربطهما علاقة وقتية تمثلت في العلاقة بين البائع و المشتري، و بعد إعادة اللقاء بينهما و رفض الضحية طلب الجاني المتمثل في إعادة النقود إليه و تجاهله، دفع الجاني إلى الانتقام منه من خلال القيام بسرقة أغراضه.

فحسب نظرية الأنشطة الروتينية فإن وقوع جريمة السرقة يرجع إلى توفر هدف مناسب و إلى تواجد الضحية في نفس الشارع الذي تواجد فيه الجاني و أيضا تواجدهما في نفس الزمان الذي قدم فيه الضحية من دولة تونس إلى الجزائر، بالإضافة إلى غياب الحراسة الفعالة سواء الرسمية و غير الرسمية.

كما يشير لنا عرض الحالة أن نمط الحياة الذي اتبعه الضحية المتمثل في بيع هواتف نقالة غير أصلية من دولة تونس إلى الجزائر، و اختلاط الضحية بأفراد آخرين بغرض الاحتيال عليهم جعله يقع ضحية لجريمة السرقة؛ بالتالي فإن نمط الحياة الذي اتبعه الضحية و الأشخاص الذين اختلط بهم زاد من احتمالية تعرضه لجريمة السرقة و هذا ما أكدته نظرية نمط الحياة " أن أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد و الأفراد الذين يختلط بهم يزيد من درجة احتمال وقوعه ضحية للجريمة.

الحالة رقم 09:

- **الأشياء المسروقة:** محرك خلاطة الإسمنت.
- **مكان وقوع السرقة:** الساحة الخارجية لمنزل الضحية.
- **الضحية:** يبلغ من العمر 30 سنة – سائق.
- **الجناة:** مجموعة مكونة من 04 أفراد يتصف كل منهم بما يلي:

الجاني الأول: يبلغ من العمر 28 سنة – سائق.

الجاني الثاني: يبلغ من العمر 27 سنة – ميكانيكي.

الجاني الثالث: يبلغ من العمر 25 سنة – ميكانيكي.

الجاني الرابع: يبلغ من العمر 30 سنة – سائق.

عرض الحالة:

توجه الضحية عند حوالي الساعة الثامنة و النصف صباحا إلى المنزل العائلي الذي هو في طور الإنجاز، و حين تفقده للمنزل لم يعثر على محرك خلاطة الاسمنت التي أحضرها منذ 20 يوما تقريبا و هي جديدة لم تستعمل من قبل، و التي كانت مركونة بالساحة الخارجية المحاذية للمنزل مع عتاد الأشغال العمومية الخاص بالمقاول الذي استأجر الطابق السفلي لمنزل الضحية، و كذالك الساحة الخارجية المحاذية للمنزل ليضع عتاده هناك، كما يبيت في المنزل أفرادا يعملون لدى المقاول من بينهم الحارس الليلي الذي يقوم بحراسة العتاد، و عند تنقل الضحية للمنزل و اكتشاف السرقة لم يعثر على أي من هؤلاء العمال.

تحليل الحالة رقم 09 :

من خلال عرض الحالة يتضح لنا أن الضحية تعرض لجريمة السرقة من الساحة الخارجية لمسكنه الذي قام بتأجير طابقه السفلي لأحد المقاولين ليضع فيه عتاد الأشغال العمومية، و في نفس الوقت يبيت فيه العمال الذين يعملون لصالح المقاول و حراسة عتاده، حيث تربط الضحية بالجناة علاقة اجتماعية محدودة تمثلت في علاقة المستأجر و المؤجر التي تنتهي بمجرد نهاية فترة الاستئجار، وتعتبر هذه العلاقة ضمن نمط الحياة الذي يتبعه الضحية و أن اختياره لهذا النوع من العلاقات جعله يختلط بالجناة أو يكون معرضا لهم، حيث ترى نظرية نمط الحياة أن هناك من الأفراد من يتعرضون للجريمة دون غيرهم، و أن إتباعهم لأسلوب معين من الحياة يزيد من وقوعهم ضحايا للجريمة، حيث أن إتباع الضحية في حالتنا هذه لهذا النوع من العلاقات الاجتماعية و تعرضه لهؤلاء الجناة و تميزه باليسر المادي لامتلاكه محرك خلاط اسمنت جديدة و غالية الثمن جعله يقع عرضة لجريمة السرقة، حيث استغل الجناة الذين يعملون لصالح المقاول ثقة الضحية في حراستهم لمنزله و جعلهم يقدمون على سرقة محرك خلاطة الاسمنت التي كان يضعها الضحية بالساحة الخارجية للمنزل دون حماية، ما يشير لنا إلى إهمال الضحية و عدم اتخاذه التدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكاته.

فحسب نظرية الأنشطة الروتينية فإن الجناة كانت لهم الدافعية لارتكاب الفعل الإجرامي مستغلين النشاطات اليومية للضحية واختيارهم للفترة الليلية التي يغيب فيها الضحية عن منزله؛ بالتالي توفر كل من الجاني المستعد للإجرام و الهدف المناسب و أيضا غياب الحراسة الفعالة في نفس الزمان و المكان ما أدى إلى حدوث جريمة السرقة.

و من خلال نظرية الاختيار العقلاني فإن الجناة اتخذوا قرار ارتكاب جريمة السرقة من أجل الحصول على الفائدة وذلك بتحديد الفترة الزمنية لارتكاب الفعل الإجرامي، و اختيارهم لمنزل المؤجر ليكون ضحية لجريمة السرقة، بما أنهم يبيتون في نفس المنزل الذي سهل عليهم القيام بالفعل الإجرامي و الوصول إلى الهدف المناسب بسهولة.

الحالة رقم 10:

- **الأشياء المسروقة:** سلع خاصة بالترصيص الصحي.
- **مكان وقوع السرقة:** داخل المحل التجاري.
- **الضحية:** يبلغ من العمر 23 سنة – تاجر.
- **الجاني:** يبلغ من العمر 53 سنة – متقاعد من الحماية المدنية – عامل سابق بالمحل التجاري.

عرض الحالة:

عند حوالي الساعة الثانية زوالا تلقى الضحية اتصالا هاتفيا مفاده أن شخصا ما يخرج من محله التجاري حاملا بيده كيسا بلاستيكيا و علبة كرتونية يحتويان على سلع خاصة بالترصيص الصحي، و قد تم الإمساك به من قبل مصالح الأمن.

عند التحقيق مع الضحية تبين أن الجاني كان يعمل عنده منذ حوالي 03 أشهر و كان يقوم بمساعدته في المحل، لكن بعدها أخبر الضحية العامل أن والده لا يستطيع تأمينه بما أنه متقاعد من الحماية المدنية، لذا لابد عليه أن يتوقف عن العمل، و إذا احتاج إليه سيعيده إلى العمل، ومنذ ذلك الحين لم يعد هناك اتصال بين الضحية و الجاني.

كما صرح الضحية أن طيلة تواجد الجاني بالمحل لم يقم بتسليمه المفاتيح و لم يسلم له أي نسخة منها، و كان هو و والده من يقوم بغلق و فتح باب المحل و أنهما الوحيدان من يملكان مفاتيح المحل، حيث كان الضحية في بداية كل أسبوع عند فتحه للمحل يجد إحدى لوازم الترصيص غير موجودة فيتصل بوالده ليستفسره إن كان هو من باعها، فيخبره والده أنه لم يقم ببيعها، و في نفس الوقت كان يجد المحل مغلقا بالأقفال كما تركه دون أي آثار للتخريب أو التحطيم للباب و القفل، فلم يستطع الضحية حينها أن يودع شكوى لأنه لم يكن يملك دليلا. إلا أن شكوك الضحية كانت كلها تحوم حول العامل السابق و أنه هو من يقوم بفتح المحل و أخذ اللوازم في غيابه، و من المحتمل أن يكون للعامل نسخة من مفاتيح المحل، فمنذ إيقافه عن العمل لم يتم تغيير أقفال المحل، كما أن الضحية كان كثيرا ما يذهب لقضاء حاجياته تاركا العامل داخل المحل، و تاركا أيضا رزمة المفاتيح بالصندوق الخاص بالنقود، هذا ما يرجح أن العامل قد قام بنسخ مفاتيح أخرى.

تم التأكد من شكوك الضحية حول العامل بأنه الذي كان يقوم بسرقة الأغراض من المحل في كل مرة بعد القبض عليه بالجرم المشهود خارجا من محل الضحية أثناء غيابه، حاملا بيده كيسا بلاستيكيا و علبة كرتونية، و ذلك بعد مشاهدته من طرف أحد الأفراد المتواجدين بذلك المكان الذي استنجد على الفور بمصالح الأمن.

تحليل الحالة رقم 10:

يتضح لنا من خلال عرض الحالة تعرض الضحية لسرقة بعض السلع من داخل محله التجاري من طرف أحد العاملين السابقين، الذي كانت تربطه بالضحية علاقة عمل، فرغم إيقاف العامل عن العمل إلا أنه استمر في المجيء إلى المحل و فتحه له أثناء غياب الضحية نهاية كل أسبوع الذي يعد من بين أنشطته الروتينية، التي قام الجاني باستغلالها و اعتبارها فرصة مناسبة للدخول إلى المحل و أخذ السلع و بيعها من أجل الحصول على الفائدة، إذ في اعتقاد الجاني أن سرقة بعضا من سلع المحل لا يؤثر على المستوى المادي للضحية الذي لن يبالي من قيمة المسروقات، فحسب نظرية الأنشطة الروتينية فإن توفر الهدف المناسب الذي تمثل في سلع المحل إضافة إلى جاني مستعد للإجرام و غياب الحراسة الفعالة في نفس الزمان و المكان ساعد في وقوع جريمة السرقة، خاصة و أن الجاني كان يستغل إهمال الضحية لممتلكاته، فمنذ إيقاف الجاني عن العمل بالمحل لم يقم الضحية بتغيير المفاتيح الخاصة بالمحل التي كان يضعها داخل صندوق النقود أثناء ذهابه لقضاء بعض الحاجات تاركا الجاني لوحده، حينها قام هذا الخير بنسخ مفاتيح أخرى لتسهل عليه عملية السرقة و الدخول إلى المحل دون محاولة كسر قفل الباب أو القيام بأي جهد أو عنف.

و من خلال نظرية الاختيار العقلاني فإن الجاني قد أقدم على ارتكاب جريمة السرقة عن سبق الإصرار وذلك باختياره نوع الضحية و زمان و مكان ارتكاب الجريمة .

و حسب نظرية نمط الحياة فإن الضحية كانت تربطه بالجاني علاقة عمل التي تم قطعها تلبية لطلب والد الضحية، إلا أنه أثناء علاقة العمل التي كانت تربط الضحية بالجاني كان هناك اختلاط فيما بينهما في إطار العمل، ورغم انقطاع هذه العلاقة ظل الجاني يأتي إلى المحل دون علم الضحية، حيث تؤكد نظرية نمط الحياة في هذا الصدد إلى أن اختلاط الفرد بالآخرين يجعله عرضة للجريمة دون غيره و أن إتباع أسلوب معين من الحياة يزيد من احتمالية تعرضه للجريمة؛ بالتالي فإن اختلاط الضحية

بالجاني في إطار العمل و تميز الضحية باليسر من الناحية المادية جعله عرضة لجريمة السرقة و بالرغم من العلاقة التي كانت تربط الضحية بالجاني سابقا إلا أنها عرضته لجريمة السرقة في وقت لاحق.

الحالة رقم 11:

- **الأشياء المسروقة**: كيس بلاستيكي يحتوي على 11 بذلة رياضي.
- **مكان وقوع السرقة**: داخل المركبة.
- **الضحية**: يبلغ من العمر 37 سنة – تاجر.
- **الجاني**: يبلغ من العمر 27 سنة – بناء.

عرض الحالة:

عند حوالي الساعة الرابعة و النصف صباحا كان الضحية متواجدا بالسوق الأسبوعي يقوم بالشراء، حيث قام بركن شاحنته من نوع " سيتروان " بداخل السوق متوجها نحو أحد التجار و عند عودته إلى الشاحنة تفاجأ بالباب الخلفي مفتوحا، و الذي لم يقم بغلقه بإحكام، حينها شاهد شخصا يلوذ بالفرار حاملا كيسا بلاستيكيا من الحجم الكبير يحتوي على 11 بذلة رياضية، متوجها إلى خارج السوق لإعطاء الكيس البلاستيكي لرفقائه في الجريمة، إلا أن مصالح الدرك الوطني قامت بالقبض عليه.

و عند استجواب الجاني من طرف مصالح الأمن صرح أنه عند حوالي الساعة الخامسة مساءا قبل يوم من وقوع جريمة السرقة، اتفق رفقة أصدقائه إلى التوجه نحو السوق الأسبوعي لسرقة التجار في صبيحة اليوم الموالي.

تحليل الحالة رقم 11:

يتبين لنا من خلال عرض الحالة أن الضحية تعرض لجريمة سرقة بعض السلع التي كانت متواجدة داخل شاحنته المركونة داخل السوق الأسبوعي، حيث أن تواجد الضحية في هذا المكان العام كان بغرض ممارسة نشاطه الروتيني المتمثل في التجارة.

كما يعد تواجد الجاني في الصباح الباكر على الساعة الرابعة و النصف صباحا تحديدا في السوق الأسبوعي، إلى توفر الدافعية لارتكاب الجريمة و التي تم التصريح بها من قبل الجاني في عرض الحالة أنه اتفق رفقة أصدقائه للقيام بعملية السرقة لمعرفتهم المسبقة بوجود هدف مناسب، حيث يعتبر الضحية أحد هؤلاء التجار الذين استهدفهم الجاني مستغلا إهماله في ترك الباب الخلفي لشاحنته المليئة بالسلع مفتوحا، و لم يتخذ أي إجراءات لحمايتها لأن مثل هذه الأماكن العامة يكثر فيها الجناة؛ فحسب نظرية الأنشطة الروتينية فإن توفر في نفس الزمان و المكان من تواجد الضحية و الجاني المستعد لارتكاب الفعل الإجرامي إضافة إلى توفر هدف مناسب و إلى غياب الحراسة الفعالة سواء الرسمية و غير الرسمية ساهم في وقوع جريمة السرقة.

كما يرجع اختيار الجاني لزمان و مكان ارتكاب جريمة السرقة، إضافة إلى تحديده لنوع الضحية المتمثل في التاجر الذي يتميز باليسر المادي إلى الاختيار العقلاني للجاني، و ذلك بالاعتماد على تقنية مراقبة الضحية و استغلال فرصة إهماله لممتلكاته و هي الفرصة التي يسعى الجاني الحصول عليها.

المطلب الثاني:عرض خصائص أفراد العينة

الجدول رقم 01: يمثل توزيع أفراد العينة حسب مكان وقوع جريمة السرقة.

مكان وقوع جريمة السرقة	التكرار	النسبة المئوية
داخل المنزل	04	%36,36
داخل المركبة	04	%36,36
مكان العمل	02	%18,18
في الشارع	01	%9,10
المجموع	11	%100

بالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن غالبية أفراد العينة تعرضوا لجريمة السرقة داخل المنزل و المركبة بنفس النسبة 36,36%، في حين بلغت نسبة التعرض لجريمة السرقة من داخل مكان العمل كالمطعم و المحل التجاري 18,18%، أما بالنسبة لوقوع جريمة السرقة في الشارع فقد بلغت نسبة 9,10%.

الجدول رقم 02: يمثل توزيع أفراد العينة حسب مدى وجود علاقة اجتماعية بين ضحايا جريمة السرقة و الجناة.

مدى وجود علاقة اجتماعية بين ضحايا جريمة السرقة و الجناة	التكرار	النسبة المئوية
توجد علاقة	07	%63,64
لا توجد علاقة	04	%36,36
المجموع	11	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة تربط بينهم علاقات اجتماعية مختلفة بلغت نسبتها 63,64%، تليها نسبة 36,36% التي تشير إلى أفراد العينة الذين لا تربط بينهم أي علاقة اجتماعية.

الجدول رقم 03: يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة الاجتماعية التي تربط بين ضحايا جريمة السرقة و الجناة.

نوع العلاقة الاجتماعية التي تربط بين ضحايا جريمة السرقة و الجناة	التكرار	النسبة المئوية
الجيرة	02	%28,58
العمل	02	%28,58
الصداقة	01	%14,28
علاقة وقتية	01	%14,28
علاقة محدودة	01	%14,28
المجموع	07	%100

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن غالبية أفراد العينة تربطهم علاقة اجتماعية مع الجناة تمثلت في كل من علاقتي الجيرة و العمل بلغتا نفس النسبة 28,58%، أما العلاقات الاجتماعية المتمثلة في كل من الصداقة و العلاقة الوقتية و المحدودة تشاركت كلها بنسبة 14,28%.

الجدول رقم 04: يبين توزيع أفراد العينة حسب غياب التدابير الوقائية من طرف ضحايا جريمة السرقة.

غياب التدابير الوقائية من طرف ضحايا جريمة السرقة	التكرار	النسبة المئوية
الإهمال	09	%81,82
لا يوجد إهمال	02	%18,18
المجموع	11	%100

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أغلب أفراد العينة لم يقوموا بحماية ممتلكاتهم، ما يعني غياب التدابير الوقائية بنسبة 81,82%، في حين تشير نسبة 18,18% إلى أفراد العينة الذين قاموا باتخاذ التدابير الوقائية.

الجدول رقم 05: يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع الأشياء المسروقة.

نوع الأشياء المسروقة	التكرار	النسبة المئوية
هاتف نقال و شريحة	05	%45,45
مبلغ مالي	03	%27,27
جهاز كمبيوتر -لباس -وثائق	02	%18,18
أخرى	01	%9,10
المجموع	11	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن غالبية أفراد العينة تعرضوا لسرقة الهاتف النقال و الشريحة بنسبة 45,45%، بينما بلغت نسبة أفراد العينة الذين تعرضوا لسرقة مبالغ مالية 27,27%، في حين يشير ما نسبته 18,18% إلى سرقة أجهزة الكمبيوتر و اللباس و الوثائق، أما بالنسبة إلى سرقة الأشياء الأخرى فقد بلغت نسبة 9,10% تمثلت في كل من محرك خلاطة الاسمنت، سلع خاصة بالترصيص، ساعة، معدن أصفر، لوحة إلكترونية،عطور و مستلزمات الحمام إضافة إلى السيارة.

الجدول رقم 06: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية لضحايا جريمة السرقة.

الفئات العمرية لضحايا جريمة السرقة	التكرار	النسبة المئوية
من 19 إلى 35 سنة	06	%54,55
من 36 إلى 45 سن	03	%27,27
من 46 سنة فأكثر	02	%18,18
المجموع	11	%100

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن أغلب أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية من 19 إلى 35 سنة بنسبة 54,55%، أما بالنسبة لأفراد العينة الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 36 إلى 45 سنة بلغت نسبتهم 27,27%، في حين بلغت نسبة أفراد العينة الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 46 فأكثر 18,18%.

الجدول رقم 07: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية للجناة.

الفئات العمرية للجناة	التكرار	النسبة المئوية
من 19 إلى 35 سنة	10	%90,90
من 36 إلى 45 سنة	-	-
من 46 سنة فأكثر	01	%9,10
المجموع	11	%100

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن أغلب أفراد العينة الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 19 إلى 35 سنة بلغت نسبتهم 90,90%، تليها نسبة 9,10% تمثلت في أفراد العينة الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 46 سنة فأكثر.

الجدول رقم 08: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية للجناة.

الحالة المهنية للجناة	التكرار	النسبة المئوية
عاطل عن العمل	08	%72,73
عامل	03	%27,27
المجموع	11	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة من الجناة هم من العاطلين عن العمل بنسبة 72,73%، تليها نسبة 27,27% تمثلت في أفراد العينة الجناة العاملين، في حين يشير عرض الحالات أن كلّ أفراد العينة البالغ عددهم 11 حالة و المتمثلين في ضحايا جريمة السرقة هم من العمال.

- **مناقشة نتائج الدراسة:**

بعد القيام بالتحليل السوسيولوجي للحالات و التعرف على حيثيات وقوع جريمة السرقة و خصائص كل حالة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- كشفت الدراسة إلى أن غالبية الحالات تعرضوا لجريمة السرقة من داخل المنزل بنسبة 36,36% تمثلت في الحالات: 4-5-6-9 و المركبة بنفس النسبة 36,36% التي تمثلت في الحالات: 1-2-8 و 11، و التي اتفقت مع نتائج الدراسة العربية لناصر بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم بعنوان " دور الضحية في حدوث الجريمة "، حيث تشير نتائج دراستنا إلى أن ضحايا السرقة لم يتخذوا التدابير الوقائية اللازمة لحماية الأماكن التي تتواجد بها ممتلكاتهم، و الذي يرجع إلى إهمال الضحايا في ترك باب أو نافذة المركبة مفتوحا و بداخلها أشياء واضحة للعيان، و عدم اتخاذ الحماية اللازمة للمنزل، إضافة إلى غياب الحراسة الفعالة الذي سهل على الجاني ذو الاستعداد الإجرامي من الوصول إل أهدافه المتمثلة في الأشياء المسروقة.

2- توصلت الدراسة إلى أن أغلب الحالات الذين تعرضوا لجريمة السرقة تربطهم بالجناة علاقات اجتماعية مختلفة كالصداقة، العمل، الجيرة، العلاقة الاجتماعية الوقتية و المحدودة، و التي بلغت نسبة 63,64% المتمثلة في الحالات: 4-5-6-7-8-9 و 10، حيث اشتركت نتائج دراستنا هذه مع نتائج الدراسة الجزائرية لمراد سالي تحت عنوان " دور الضحية في حدوث جريمة السرقة" و أيضا الدراسة العربية لناصر بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم، حيث يتبين من خلال دراستنا أن أغلب الضحايا الذين تعرضوا إلى جريمة السرقة يرجع إلى العلاقات الاجتماعية التي تربطهم بالجناة و التي دفعت ببعضهم إلى الوقوع ضحايا للجريمة من خلال الاختلاط ببعضهم البعض الذي يعد ضمن نمط حياة الضحية.

3- كشفت الدراسة إلى أن غالبية الحالات الذين تعرضوا لجريمة السرقة تربطهم بالجناة علاقة الجيرة بنسبة 28,58% تمثلت في الحالتين 6 و7، و العمل بنفس النسبة 28,58% تمثلت في الحالتين 5 و9، و التي اشتركت مع نتائج إحدى الدراسات العربية، أما العلاقات الاجتماعية الأخرى كالصداقة، العلاقة الاجتماعية الوقتية و المحدودة تشاركت كلها بنسبة 14,28% تمثلت في الحالات 4-8 و9، فحسب نظرية نمط الحياة فإننا نجد أن تعرض الضحايا لجريمة السرقة يرجع إلى اختلاط الضحايا بالجناة أو تعرضه لهم في إطار علاقات اجتماعية مختلفة مكنت الجناة من

التعرف على خصائص الضحايا و أنشطتهم اليومية التي زادت من احتمالية تعرضهم للفعل الإجرامي.

4- توصلت الدراسة إلى أن أغلب الحالات الذين تعرضوا لجريمة السرقة يعود إلى إهمال الضحايا و عدم اتخاذهم التدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكاتهم بنسبة 81,82% و التي تمثلت في الحالات 1-2-3-6-7-8-9-10 و 11، و التي اتفقت مع نتائج الدراسات السابقة، حيث تشير نتائج دراستنا إلى أن إهمال الضحية سهل على الجاني الحصول على الفرصة المناسبة للقيام بالفعل الإجرامي و الحصول على ممتلكات الضحية.

5- كشفت الدراسة إلى أن غالبية الأشياء التي تمت سرقتها تمثلت في الهاتف النقال و الشريحة بنسبة 45،45% المتعلقة بالحالات 1-2-3-7 و 8، و التي اتفقت مع نتائج دراسة مراد سالي، حيث تشير سرقة الهاتف النقال إلى سهولة الحصول عليه من طرف الجاني الذي كان مستعدا لارتكاب الفعل الإجرامي، مستغلا إهمال الضحية و عدم اتخاذه التدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكاته، إضافة إلى استغلال غياب الحراسة الفعالة سواء الرسمية منها و غير الرسمية. كما بلغت نسبة سرقة المبالغ المالية 27,27% تمثلت في الحالات 4-6 و 7، إضافة إلى سرقة أجهزة الكمبيوتر و اللبس و الوثائق الذين بلغوا نسبة 18,18% الذين تمثلوا في الحالات 2-4-6-7 و 11، أما سرقة الأشياء الأخرى كمحرك خلاطة الإسمنت، سلع خاصة بالترصيص ساعة، معدن أصفر، لوحة الكترونية، عطور و مستلزمات الحمام و المركبة بلغوا نسبة 9,09%، والذين تمثلوا في الحالات 4-5-6-7-9 و 10، حيث تشير بعض أنواع الّأشياء المسروقة إلى تميز الضحايا باليسر من الناحية المادية، ما دفع الجاني إلى اختيارهم عقلانيا و ذلك بتحديد زمان و مكان ارتكاب الفعل الإجرامي، إضافة إلى استغلال أنشطتهم الروتينية و العلاقات الاجتماعية التي تربطهم بالضحايا من أجل الحصول على الفائدة ذات القيمة المادية الكبيرة.

6- كشفت الدراسة إلى أن أغلب الحالات الذين تعرضوا إلى جريمة السرقة هم من فئة الشباب الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 19 إلى 35 سنة بنسبة بلغت 54,55%، و التي تمثلت في الحالات 1-3-4-8-9 و 10، حيث اتفقت هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة، كما تشير نتائج دراستنا إلى أن الشباب أكثر الفئات عرضة لجريمة السرقة و هذا راجع إلى تميزهم بالنشاط أكثر من الفئات العمرية الأخرى، كما أنهم أكثر تفاعلا مع الآخرين و ذلك من خلال إقامة

علاقات اجتماعية مختلفة، فحسب نظرية نمط الحياة فإن تعرض أغلب الحالات لجريمة السرقة يرجع نتيجة إلى نشاطاتهم اليومية و اختلاطهم بالجناة و تعرضهم لهم ضمن علاقات اجتماعية مختلفة تدخل في إطار التفاعل الاجتماعي.

7- توصلت الدراسة إلى أن أغلب الجناة الذين ارتكبوا جريمة السرقة هم من الشباب الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 19ّ إلى 35 سنة بلغت نسبة 90,91%، التي تمثلت في 10 حالات، ما عدى الحالة رقم 10 فإنها تنتمي إلى الفئة العمرية من 46 سنة فأكثر، حيث نستنتج من خلال نتائج دراستنا إلى أن ارتكاب الجناة لجرائم السرقة يرجع إلى انتمائهم لفئة الشباب لكونها أكثر الفئات حيوية و نشاط من الناحية البدنية و الاجتماعية، كما أن تفاعل الجناة مع الضحايا مكنهم من التعرف على أنشطتهم اليومية و استغلال نمط الحياة الذي يتبعه الضحية المتعلق باختلاطه بالجاني ضمن علاقات اجتماعية مختلفة.

8- كشفت الدراسة إلى أن أغلب الجناة الذين ارتكبوا جريمة السرقة هم من العاطلين عن العمل بنسبة 72,73% تمثلت في الحالات: 1-2-3-4-6-7-8 و 10، حيث يتضح لنا قيام الجناة باستغلال أوقات فراغهم في مراقبة الأنشطة الروتينية للضحية من أجل الحصول على الفرصة المناسبة التي يرتكب فيها الضحية سلوكات كالإهمال و الذي من شأنه أن يعود على الجاني بالفائدة، كما تنتمي كل الحالات من الضحايا إلى فئة العاملين و التي تتفق مع نتائج إحدى الدراسات العربية، حيث يتبين لنا أن الجناة تم استهدافهم من طرف الجناة للقيام بالفعل الإجرامي خاصة في أماكن العمل كالأسواق التجارية و المحل التجاري و المطعم لاحتوائهم على مكاسب مادية التي تشير إلى تميز الضحايا باليسر المادي، و الذي يشير لنا أيضا إلى الاختيار العقلاني للجناة مستغلين الأنشطة الروتينية للضحية سواء المتعلقة بأوقات تواجدهم في أماكن العمل كالأسواق التجارية أو أوقات غيابهم عنها كالمطعم و المحل التجاري.

9- توصلت الدراسة إلى أن كل الحالات الذين بلغ عددهم 11 حالة يمارسون نشاطات روتينية و التي اتفقت مع نتائج الدراسات السابقة، حيث تشير نتائج دراستنا إلى استغلال الجناة الأنشطة اليومية للضحايا، حيث ترى نظرية الأنشطة الروتينية إلى أن وقوع جريمة السرقة يرجع إلى توفر في نفس الزمان و المكان جاني مستعد للإجرام و أيضا توفر الهدف المناسب المتمثل في الأشياء المسروقة إضافة إلى غياب الحراسة الفعالة سواء الرسمية و غير الرسمية.

10- توصلت الدراسة إلى أن أغلب الحالات الذين تعرضوا لجريمة السرقة يرجع إلى اتباعم أسلوب معين من الحياة بنسبة 63,63%، تمثلت في الحالات: 4-5-6-79-10 و 11 من مجموع 11 حالة، حيث تمثل أسلوب حياة الضحايا في اختلاطهم بالجناة ضمن علاقات اجتماعية مختلفة و تعرضهم لهم، إضافة إلى تميزهم باليسر من الناحية المادية، مما دفع الجاني إلى استغلاله لارتكاب الفعل الإجرامي.

- **الاستنتاجات العامة للدراسة:**

1- للعلاقات الاجتماعية التي تربط ضحايا السرقة بالجناة دور في وقوع الجريمة ضدهم و ذلك من خلال تفاعل الضحايا مع الجناة و اختلاطهم بهم في إطار علاقات اجتماعية مختلفة كعلاقة العمل، الصداقة، الجيرة، العلاقة الوقتية و المؤقتة التي تعتبر من أساليب حياة الضحايا والذي زاد من احتمالية تعرضهم للفعل الإجرامي.

2- يؤدي غياب التدابير الوقائية من طرف الضحايا إلى وقوع جريمة السرقة ضدهم و الذي يرجع إلى إهمال الضحايا و عدم اتخاذهم التدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكاتهم و الذي ساهم في توفير الفرصة المناسبة للجاني من أجل الحصول على الأهداف التي تمثلت في الأشياء المسروقة.

خاتمة:

يعد موضوع الضحية من المواضيع الهامة خاصة فيما يتعلق بدوره في وقوع الجريمة، فمن خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا أن الضحية يعد أحد أهم العوامل التي تسهم في وقوع جريمة السرقة، و الذي لابد من دراسته من مختلف الجوانب، حيث لا يمكن حصر العوامل التي تدفع بضحايا السرقة إلى تعرضهم للجريمة إلى نقص التدابير الوقائية من طرف الضحية كالإهمال دون الاهتمام بعلاقاته بالجاني كعلاقة الصداقة، العمل، الجيرة، العلاقة الوقتية و المحدودة، التي تمكن الجاني من استهدافه و التعرف على أنشطته الروتينية و أسلوب حياته التي يستغلها الجاني لارتكاب الفعل الإجرامي.

قائمة المراجع

القرآن الكريم:

1- سورة الحجر، الآية 18.

2- سورة المائدة، الآية 38.

3- سورة طه، الآية 119.

4- سورة يوسف، الآية 81.

قائمة الكتب باللغة العربية:

1- ابن عبد البر، الحافظ. الإجماع. الرياض: دار القاسم للنشر.

2- أبو طه، أحمد محمد أحمد. التدابير الوقائية من الوقوع في جريمة العرض الزنا. ط1. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2014.

3- الأندلسي، صالح سالم باقارس وعبد الله علي الأندلسي. مشكلات و قضايا تربوية معاصرة. ط3. السعودية: دار الأندلس للنشر و التوزيع، 1996.

4- البخار، صباح أحمد محمد. العلاقات السوسيومترية في الجماعات الصغيرة. ط1. الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، 2013.

5- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. السنن الكبرى. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003.

6- البشري، محمد الأمين. علم ضحايا الجريمة و تطبيقاته في الدول العربية. ط1. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2015.

7- الحوراني، محمد عبد الكريم. النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. ط1. عمان: دار المجدلاوي للنشر و التوزيع، 2008.

8- الدغمي، محمد راكان . أساليب البحث العلمي و مصادر الدراسات الإسلامية. ط2. عمان: مكتبة الرسالة، 1997.

9- الشربيني، زكرياء أحمد. المشكلات النفسية عند الطفل. القاهرة: دار الفكر العربي، 1994.

10- العادلي، فاروق. علم الاجتماع العام. ط2. جدة: دار زهران، 1994.

11- القصير، عبد القادر. الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1999.

12- المرواني، نايف بن محمد. جريمة السرقة: دراسة نفسية اجتماعية. ط1. الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، 2914.

13- باطلي، غنية. الجريمة الالكترونية: دراسة مقارنة. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، 2015.

14- بن بوعبد الله، مونية. المركز القانوني لضحايا الجرائم الدولية. عمان: دار البازوري للنشر و التوزيع، 2014.

15- بن شيخ، الحسين. مذكرات في القانون الجزائي الخاص. ط5. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2006.

16- بن عبد الرحمان، فاروق مراد و آخرون. ضحايا الجريمة. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1990.

17- بوسقيعة، أحسن. قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية. ط 15. الجزائر: برتي للنشر، 2019.

18- حامد، خالد. منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والانسانية. ط2. الجزائر: جسور للنشر و التوزيع.

19- طعم الله، خميس. مناهج البحث و أدواته في العلوم الاجتماعية. تونس: مركز النشر الجامعي، 2004.

20- عبيدات، محمد وآخرون. منهجية البحث العلمي: القواعد و المراحل و التطبيقات. ط2. عمان: دار وائل للنشر، 1999.

21- عمر معن، خليل. علم ضحايا الإجرام. ط1. عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009.

22- ـــــــــ. مناهج البحث في علم الاجتماع. ط1. عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2004.

23- عودة، عبد القادر. التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. ج1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1977.

24- غامرين، حسن محمد. ثقافة الفقر: دراسة في أنثروبولوجية التنمية الحضرية. الإسكندرية: المركز العربي للنشر و التوزيع.

25- فريجة، حسين. شرح قانون العقوبات الجزائري. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

26- قنديلجي، عامر. البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات. ط1. عمان: دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، 1999.

27- هشام، حسام. منهجية البحث لعلمي. ط2. القاهرة.

28- هلالي، عبد الله أحمد. محاضرات في علم المجني عليه أو ضحيا الجريمة. القاهرة: دار النهضة العربية، 2011.

المجلات و الدوريات:

1- أحمد، عمر عبد الجبار محمد." اتجاهات السودانيين نحو جرائم السودانيين المقيمين في مدينة الرياض". مجلة الملك سعود، المجلد24.

2- الطريف، غادة بنت عبد الرحمان." جرائم الخادمات بالمجتمع السعودي". المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب. المجلد27، العدد53.

3- العوجي، مصطفى." الضحية ذلك المنسي". المجلة العربية الأمنية، المجلد3، العدد6، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (1987).

4- عقباوي، عبد القادر محمد ومنصوري المبروك." تأثير الصفة الخاصة للضحية في وقوع الجريمة وأثرها على عقوبة الجاني في التشريع الجزائري": دراسة مقارنة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد7، العدد6، تمنراست (2018).

5- فلكاوي، مريم." التأصيل القانوني لمصطلح الضحية: دراسة مقارنة". مجلة الدراسات و البحوث القانونية، قالمة، العدد7.

الرسائل العلمية:

1- آل بهيان الحكيم، ناصر بن مانع بن علي. "دور الضحية في حدوث الجريمة". أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الاجتماعية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، 2007.

2- الشمري، هادي عاشق بداي. "دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي من منظور طلبة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية". رسالة ماجستير. قسم العلوم الاجتماعية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، 2011.

3- الفهادي، غادة عبد الرحمان. "دور الجمعيات الأهلية النسائية في الوقاية من الجريمة". رسالة ماجستير. قسم العلوم الاجتماعية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، 2013.

4- جيطان، محمد يعقوب رشدي. "إدراك الخوف من الجريمة". رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين، 2014.

5- معاوي، سامية. "الثقافة التنظيمية و العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة الجزائرية". رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع. جامعة باجي مختار. عنابة، 2009.

6- سالي، مراد. "دور الضحية في جريمة السرقة". أطروحة دكتوراه. قسم علم الإجتماع. جامعة الجزائر، 2015.

الأوراق العلمية:

1- أبركان، الصالح. علم الضحية: مفهوم جديد في العلوم الجنائية. جامعة باتنة. الجزائر.

2- بخيت، أحمد محمد أحمد. لا يطل دم في الإسلام: دراسة مقارنة. حماية ضحايا الجريمة في إطار المبدأ الإسلامي. مؤتمر أكاديمية شرطة دبي حول ضحايا الجريمة 3-5 ماي 2004، ج1. الإمارات العربية المتحدة.

3- ولدغويل، خليدة. خصائص ضحايا الجرائم. مطبوعة دروس مقدمة لطلبة ماستر1. علم الاجتماع الانحراف و الجريمة. جامعة آكلي محند أولحاج، 2018، البويرة.

4- ـــــــــــ. علم الضحايا، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة ماستر1. علم الاجتماع الانحراف و الجريمة. جامعة آكلي محند أولحاج، 2018، البويرة.

القواميس و المعاجم:

1- أبادي، الفيروز ومجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. ج2. ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 2007.

2- بدوي، زكي أحمد. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. ط1. لبنان: مكتبة لبنان، 1978.

3- بن مكرم، ابن منظور محمد. لسان العرب. ج10. ط3. بيروت: دار صادر للطباعة، 2004.

4- عاطف، غيث محمد. قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.

الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. إحصائيات جريمة السرقة لسنة 2018. محكمة دائرة سيدي عيسى. ولاية المسيلة. الجزائر.

المواقع الالكترونية:

1- الحجري، حميد بن ناصر. ضحايا الجريمة قبل و بعد وقوعها. عمان: شرطة عمان السلطانية. إدارة العلاقات العامة. الموقع www.rop.gov.com في يوم 2019/03/10، على الساعة 14 و 22 د.

2- المديرية العامة للأمن الوطني. الموقعwww.algeriepolice.dz في يوم 2019/02/24، على الساعة 11 و 10 د.

3- جريدة الخبر. الموقع https://www.elkhabar.com في يوم 2019/03/14 على الساعة 21 و09 د.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1- United Nations Office for Drug Control and Crime Prevention. Guide for Policy Makers. Centre for International Crime Prevention, 1999. Vienna:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة أكلي محند أولحاج _ البويرة_

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

التخصص: علم الاجتماع الانحراف والجريمة

دليل دراسة حالة تحت عنوان:

دور ضحايا السرقة في حدوث الجريمة ضدهم

من إعداد الطالبة:

_ أعمروعلي وردة

السنة الجامعية:2019/2018

اعتمدنا في تحليل الملفات على الأسئلة التالية:

بيانات عامة:

1- السن:

.....

2- الحالة المهنية:

عامل ☐ عاطل عن العمل ☐

- إذا كنت عاملا فما هي نوع المهنة التي تمارسها؟

.....

3- أين تعرضت لجريمة السرقة؟

.....

4- ماهي الفترة الزمنية التي تعرضت فيها إلى السرقة؟

.....

5- ماهي الفترة الزمنية التي اكتشفت فيها تعرضك للسرقة؟

.....

6- ما هي الأشياء التي تمت سرقتها؟

.....

المحور الأول: نقص التدابير الوقائية

7- هل قمت باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكاتك قبل تعرضك لجريمة السرقة؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني: العلاقات الاجتماعية التي تربط ضحايا السرقة بالجناة

8- هل تربطك بالجاني علاقة اجتماعية معينة؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم فما نوع هذه العلاقة؟

.....

9- في رأيك هل تعرضك لجريمة السرقة راجع إلى:

10- .....

10- كيف تمكن الجاني من القيام بعملية السرقة؟

.....

11- هل تعرضت للسرقة من طرف:

جاني واحد ☐ مجموعة من الجناة ☐

12- في رأيك هل تؤدي بعض السلوكات إلى وقوع الأفراد ضحايا لجريمة السرقة؟

.....